



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية

وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية

الشعبة: العلوم التجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

بعنوان:

دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي

دراسة حالة الجزائر 2006 - 2020

تحت إشراف الأستاذ:

د. بيريير محمد

من إعداد الطالبان:

غيثري محمد

العافر احمد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور: بقدور علي / أستاذ التعليم العالي / رئيسا

الدكتور: بيريير محمد / أستاذ محاضر أ / مشرفا

الدكتور: العشعاشي مصطفى / أستاذ محاضر أ / مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

۱۴۳۸

شكر و عرفان

لنجاح أناس يقدرون معناه، وللإبداع أناس يحصدونه،
لذا نقدر جهودكم المضيئة، فأنتم أهل للشكر والتقدير
ووجب علينا تقديركم، ولكم منا كل الثناء والتقدير،
أساتذتنا الأفاضل وأستاذاتنا الفضليات عامة
وإلى أستاذنا " يرير محمد " الذي أشرف على هذا العمل

خاصة

كما نتقدم بالشكر المسبق لأعضاء لجنة المناقشة الموقرة
الذين قبلوا و تحملوا عناء قراءتها و مناقشتها، على
مجهوداتهم و تصحيحاتهم للأخطاء و النقائص في سبيل
تحصيل أكبر استفادة من الدراسة.

إهداء

الحمد لله المسبغ نعمائه على مجوداته، والصلاة
والسلام على أشرف مخلوقاته، سيدنا محمد وآله
وصحبه، ومن سار على نهجه ودربه.

أهدي قطوف جهدي إلى من كانا سببا في وجودي،
إلى من سهر من أجل راحتي، وصبرا لتستقيم
حالتي، والدي و والدي الحبيبة أمد الله في عمرهما
وكساني برداء رضاهما.

و الى جميع معارفي و أصدقائي و خاصة صديقي
ياسين الذي ساعدني على إتمام هذه المذكرة .

غيثري محمد

إهداء

سبحان الذي وهبنا نعمة العقل

سبحان الذي يستحق الشكر على نعمته وحده لا شريك له

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

خير خلق الله أجمعين، أما بعد

إلى أغلى ما وهبتي الحياة أُمِّي وأبي اللذان كان لهما الفضل

بعون الله في ما وصلنا إليه حفظهم الله وأطال في عمرهما

إلى جميع أخواتي وإلى كل الأهل والأقارب والأصدقاء

والزملاء

إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد.

العاقِر احمد

الملخص:

تهدف دراستنا إلى معرفة دور سياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي في الجزائر، ولغرض ذلك تمت الإشارة لنظرة حول السياسة النقدية والتوازن الخارجي من خلال التطرق لميزان المدفوعات باعتباره الصورة التي تمثل البلاد خارجيا، والعلاقة التي تجمع بينهما، حيث أن المشاكل المتعلقة بميزان المدفوعات تعتبر ظواهر نقدية وبالتالي فإن التصحيح يجب أن يتم عن طريق التسويات النقدية للاختلالات الخارجية، لذا تستعمل السلطات النقدية جميع المتغيرات النقدية بغرض التأثير على الجوانب المكونة لأجزاء ميزان المدفوعات.

الكلمات المفتاحية :

السياسة النقدية - ميزان المدفوعات - سعر الصرف .

Summary:

Our study aims to know the role of monetary policy in achieving external balance in Algeria. For this purpose, reference was made to a look at monetary policy and the external balance by addressing the balance of payments as the image that represents the country externally And the relationship between them.

Since the problems related to the balance of payments are considered monetary phenomena, and therefore the correction must be made through monetary adjustments to the external imbalances

Therefore, monetary authorities use all monetary variables for the purpose of influencing the constituent aspects of the parts of the balance of payments.

key words:

Monetary policy - balance of payments - exchange rate

Sommaire:

Notre étude vise à connaître le rôle de la politique monétaire dans la réalisation de l'équilibre extérieur en Algérie, et à cet effet on s'est référé à un regard sur la politique monétaire et l'équilibre extérieur en abordant la balance des paiements comme l'image que représente le pays à l'extérieur, et la relation qui les combine, car les problèmes liés à la balance des paiements sont des phénomènes monétaires Ainsi, la correction doit se faire par des ajustements monétaires aux déséquilibres extérieurs, donc les autorités monétaires utilisent toutes les variables monétaires afin d'influer sur les éléments constitutifs de la balance des paiements Composants.

les mots clés :

Politique monétaire - balance des paiements - taux de change

الشكر

الإهداء

الملخص

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة النقدية

.....2.....	المقدمة:
.....8.....	تمهيد
.....9.....	المبحث الأول: مفهوم وتطور السياسة النقدية وأنواعها
.....9.....	المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية وتطورها
.....11.....	المطلب الثاني: أنواع السياسة النقدية
.....14.....	المبحث الثاني: أهداف و أدوات السياسة النقدية
.....14.....	المطلب الأول: أهداف السياسة النقدية
.....15.....	المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية
.....18.....	المبحث الثالث: السياسة النقدية في الفكر الاقتصاد و قنوات انتقالها
.....18.....	المطلب الأول : السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي
.....21.....	المطلب الثاني: قنوات انتقال السياسة النقدية
.....25.....	خلاصة:

الفصل الثاني: الإطار النظري للتوازن الخارجي

.....27.....	تمهيد
.....28.....	المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية
.....28.....	المطلب الأول: مفهوم وأهمية التجارة الخارجية
.....30.....	المطلب الثاني: أسباب ومخاطر قيام التجارة الخارجية
.....33.....	المبحث الثاني: ماهية ميزان المدفوعات

.....33.....	المطلب الأول: مفهوم واهية ميزان المدفوعات
.....34.....	المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات
.....37.....	المبحث الثالث: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات
.....37.....	المطلب الأول : التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات
.....38.....	المطلب الثاني :أنواع اختلال ميزان المدفوعات وأسبابه
.....41.....	خلاصة:
الفصل الثالث: دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي	
.....43.....	تمهيد
.....44.....	المبحث الأول : علاقة السياسة النقدية بالتوازن الخارجي
.....44.....	المطلب الأول: استخدام المعروض النقدي
.....46.....	المطلب الثاني :استخدام سعر الصرف في التأثير على ميزان المدفوعات
.....48.....	المطلب الثالث: تأثير سعر الفائدة على ميزان المدفوعات
.....49.....	المبحث الثاني: السياسة النقدية وميزان المدفوعات في الجزائر (2006-2020)
.....49.....	المطلب الأول: السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2006-2020
52.	المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية وتطورات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2006-2020
.....59.....	المطلب الثالث: سعر الصرف في الجزائر
.....65.....	المبحث الثالث: أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات
.....65.....	المطلب الأول: أثر استخدام سعر الصرف على ميزان المدفوعات
.....68.....	المطلب الثاني: أثر المعروض النقدي على ميزان المدفوعات
.....71.....	المطلب الثالث: أثر سعر الفائدة على ميزان المدفوعات
.....75.....	خلاصة :
.....77.....	الخاتمة
.....80.....	قائمة المصادر و المراجع

الصفحة	العنوان	الرقم
45	خصائص الاقتصاد و فاعلية السياسة النقدية	01
52	تطور معدلات ادوات السياسة النقدية خلال الفترة (2006-2020)	02
54	تطور الكتلة M2 (2006 - 2020) (الوحدة مليار دينار)	03
56	تطور الكتلة M2 (2006 - 2020) (الوحدة مليار دينار)	04
58	تطور معدلات صرف دج مقابل الاحتلال الفترة (2006-2020)	05
59	الاحتياطات الرسمية للصراف (2006 - 2020) (الوحدة مليار دولار	06
61	تطور ميزان المدفوعات الفترة (2006 - 2020) (الوحدة مليون دولار	07
63	تغير معدل رصيد بنود ميزان المدفوعات مقارنة بالتغير في سعر الصرف الدينار من 2006 - 2020	08
66	اثر معدل رصيد بنود ميزان المدفوعات مقارنة بالتغير في المعروض النقدي من 2006 - 2020	09
69	تغير معدل رصيد بنود ميزان المدفوعات مقارنة بمعدل الفائدة الحقيقي	10

الصفحة	العنوان	الرقم
11	رقم الشكل آلية عمل السياسة النقدية التوسعية	01
16	أدوات السياسة النقدية	02
18	مخطط توضيحي مبسط لنموذج كينز	03
43	آلية العلاقة بين التوازن النقدي والتوازن الخارجي.	04
59	معدلات صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي	05
64	نسبة التغير في رصيد بنود ميزان المدفوعات و سعر صرف الدينار	06
67	نسبة التغير في رصيد بنود ميزان المدفوعات و المعروض النقدي .	08
70	نسبة التغير في رصيد بنود ميزان المدفوعات و معدل الفائدة	09

المقدمة

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية من أهم المواضيع الاقتصادية التي تشغل الكثير من المفكرين الاقتصاديين و صانعي القرار في معظم دول العالم، ولعل أهميتها تكمن في مدى تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية التي تتعمق بحياة الأفراد كالنمو الاقتصادي والعمالة والتضخم والتوازن الخارجي. وبرزت أهميتها في هيكل السياسات الاقتصادية الكمية، واحتلت في القرن التاسع عشر مكان الصدارة، فقد تم تناولها من مختلف المدارس الاقتصادية كالمدرسة الكلاسيكية، المدرسة الكنزية والمدرسة المعاصرة.

وتؤدي السياسة النقدية دورا مهما في تنظيم عرض النقود والتحكم بالسيولة النقدية والائتمان، وبذلك تستطيع السلطات النقدية تحقيق أهداف نهائية كاستقرار الأسعار وتوازن ميزان المدفوعات، والذي يعتبر من أهم الأهداف التي تسعى إليها، وذلك لأن الاختلال في ميزان المدفوعات ينعكس سلبا على النشاط الاقتصادي، كونه يعتبر مؤشرا هاما عن قوة وضعف الاقتصاد الوطني اتجاه الخارج.

و الجزائر من الدول التي عرفت أوضاعا اقتصادية متدهورة خاصة في نهاية الثمانينات، دفعها إلى تبني العديد من السياسات الاصلاحية، التي تهدف إلى إرساء قواعد اقتصاد السوق ممثل في إعداد هيئات نقدية ومالية، أين تشكل فيها السياسة النقدية وسيمة فعالة في إحداث التوازن الاقتصادي عموما وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات خصوصا.

إشكالية البحث:

وبناء على ما تم استعراضه تتبلور إشكالية البحث التي يمكن صياغتها في التساؤل الآتي:

إلى أي مدى ساهمت السياسة النقدية في الجزائر في تحقيق التوازن الخارجي خلال الفترة 2006-2020؟

هذا التساؤل الذي يعبر عن هدف وغاية البحث يؤدي بنا إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية تتطلب الإجابة عنها لعلها تفي بالعرض من البحث:

- ✓ ما مفهوم السياسة النقدية وأدواتها وأهدافها؟
- ✓ ما هي الاسباب المؤدية للاختلال في ميزان المدفوعات؟
- ✓ هل السياسة النقدية كفيلة بتحقيق التوازن لميزان المدفوعات؟ وهل تحقق ذلك في الجزائر خلال

الفترة 2006 - 2020

الفرضيات:

- ✓ لا يمكن تبني أي سياسة إلا باستكشاف الإطار النظري لها.
- ✓ السياسة النقدية إحدى أهم السياسات الاقتصادية التي تساهم في تحقيق الأهداف الكلية في الاقتصاد.
- ✓ يعتبر التذبذب في سعر العملة الناتج عن سياسات نقدية غير واضحة من أسباب الاختلال في ميزان المدفوعات.
- ✓ تعتبر السياسة النقدية أداة هامة لتحقيق التوازن الخارجي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تكمُن أهمية الموضوع في المكانة التي احتلتها السياسة النقدية في اقتصاديات معظم الدول ودورها الفعال في معالجة معظم الاختلالات الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد خاصة يف الدول النامية والبيت منها الجزائر. حيث شرعت منذ انتقالها من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق في إصلاح سياستها الاقتصادية الكلية، محاولة تكيفها حسب متطلبات التنمية الاقتصادية.

أهداف اختيار الموضوع:

- ✓ التعرف على موضوع السياسة النقدية بشكل أوسع.
- ✓ تحديد أهم المحطات التي مرت بها السياسة النقدية في الجزائر.
- ✓ معرفة ما إذا كانت السياسة النقدية في الجزائر فعالة في تحقيق التوازن الخارجي.

حدود الدراسة:

يقتصر الإطار المكاني على دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي في الجزائر، أما بالنسبة للإطار الزمني، فقد حددت فترة الدراسة بالفترة 2006-2020.

أسباب اختيار الموضوع:

يمكن تقسيم هذه الأسباب إلى ذاتية وموضوعية.

الأسباب الذاتية: تتمثل في:

- ✓ تنمية المعارف الشخصية في موضوع السياسة النقدية و علاقته بميزان المدفوعات.
- ✓ باعتبار الموضوع يتماشى والتخصص - مالية وتجارة دولية -

الأسباب الموضوعية: تتمثل في :

- ✓ الحاجة إلى دراسة تحليلية للسياسة النقدية و دورها في تحقيق التوازن الخارجي لاسيما الاختلال الذي يحدث حاليا علي مستوى ميزان المدفوعات الجزائري.
- ✓ الحاجة الى دراسة مسار السياسة النقدية ووضعية ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2006-2020.

صعوبة الدراسة:

صعوبات التنقل من مكان الإقامة السكانية الى مكان الدراسات المكتب ،الجامعات وذلك بسبب فيروس كورونا.

منهجية الدراسة:

استنادا إلى طبيعة الموضوع، ومن أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة والإشكاليات الفرعية فسوف يتم الاعتماد على المناهج التالية:

المنهج الوصفي: فيما يتعلق بوصف الأدبيات النظرية للدراسة، والمتمثلة في المفاهيم النظرية لكل من السياسة النقدية والتوازن الخارجي.

المنهج التحليلي: فيما يتعلق بالجانب التطبيقي، من أجل وصف وتحليل متغيرات الدراسة، واستنتاج العوامل المؤثرة فيها.

تقسيمات الدراسة:

بغية تحصيل الهدف من الدراسة وإعداد البحث على أكمل وجه، ومن أجل الإحاطة بجميع جوانب البحث، قمنا بتقسيم بحثنا إلى ثلاثة فصول كل فصل منها يتضمن ثلاثة مباحث، تسبقهم مقدمة عامة لموضوع الدراسة وتعقبهم خاتمة عامة ملخصة لمحتوى الدراسة.

-الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية، حاولنا التطرق الى مفهوم وتطور السياسة النقدية وأنواعها في المبحث الأول وأهداف و أدوات السياسة النقدية في المبحث الثاني، والسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي و قنوات انتقالها في المبحث الثالث.

-**الفصل الثاني:** الإطار النظري للتوازن الخارجي، حاولنا التطرق إلى ماهية التجارة الخارجية في المبحث الأول، وماهية ميزان المدفوعات في المبحث الثاني، و التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات في المبحث الثالث.

-**الفصل الثالث:** دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي، حاولنا التطرق الى علاقة السياسة النقدية بالتوازن الخارجي في المبحث الاول، والسياسة النقدية وميزان المدفوعات في الجزائر (2006-2020) في المبحث الثاني، أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في المبحث الثالث.

الدراسات السابقة:

نجد العديد من الدراسات السابقة التي لها صلة بالموضوع نذكر منها :

- دراسة أكن لونيس، بعنوان السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014، وهي مذكرة ماجستير حاول معالجة الإشكالية والمتمثلة في فعالية السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، وقد توصل إلى عدة نتائج منها : أن السياسة النقدية مركبة من كلمتين الأولى سياسة وتعني التدبير والثانية تعني النقود، وبالتالي جمع الكلمتين تعني مجموعة من التدابير والإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي للتأثير على حجم المعروض النقدي سواء بالزيادة أو النقصان بغية تحقيق مجموعة من الأهداف باستخدام مجموعة من الأدوات، كما تعمل السياسة النقدية على ضبط العرض النقدي والتحكم فيه لجعل كمية النقود المعروضة تتناسب مع كمية الإنتاج الحقيقي، من خلال استخدام أدوات السياسة، لكن هذا يتطلب ضرورة تفعيلها أكثر خاصة مع التحول نحو استخدام الأدوات غير المباشرة، في إطار مساندة الاتجاهات الحديثة للأدوات نقدية غير مباشرة، والمناداة بضرورة تبني سياسة استهداف التضخم أو تعزيز الرقابة والإشراف على أعمال البنوك التجارية، ومع منح قدر أكبر من الاستقلالية للبنك المركزي.

- دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر خلال فترة 1990-2011 وكانت اشكاليتهما على النحو التالي:

ما مدى فعالية السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر

الهدف منها معرفة مكانة السياسة النقدية في المعالجة اختلالات ميزان المدفوعات في الجزائر وتحديد سبل وآليات ذلك خلال الفترة (1990-2011)

الفصل الأول:

الإطار النظري

لسياسة التقنية

تمهيد :

تعتبر السياسة النقدية من أهم المواضيع الاقتصادية التي تشغل الكثير من المفكرين الاقتصاديين و صانعي القرار في معظم دول العالم، ولعل أهميتها تكمن في مدى تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية التي تتعمق بحياة الأفراد كالنمو الاقتصادي والعمالة والتضخم والتوازن الخارجي. وبرزت أهميتها في هيكل السياسات الاقتصادية الكمية، واحتلت في القرن التاسع عشر مكان الصدارة، فقد تم تناولها من مختلف المدارس الاقتصادية كالمدرسة الكلاسيكية، المدرسة الكنزية والمدرسة المعاصرة.

و منه سننترق في هذا الفصل الى ما يلي :

- **المبحث الأول:** مفهوم وتطور السياسة النقدية وأنواعه
- **المبحث الثاني:** أهداف و أدوات السياسة النقدية
- **المبحث الثالث:** السياسة النقدية في الفكر الاقتصاد و قنوات انتقالها.

المبحث الأول: مفهوم وتطور السياسة النقدية وأنواعها

تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم السياسات الاقتصادية، وذلك كونها تشكل إلى جانب السياسات الاقتصادية الأخرى آلية فعالة لحماية الاقتصاد، حيث تحقق التوازن في ميزان المدفوعات والتخلص من البطالة إضافة إلى حفاظها على استقرار الأسعار وغيرهم

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية وتطورها

أولاً: مفهوم السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية أهم أقسام السياسات الاقتصادية، فبالرغم من اجتهاد الباحثين الاقتصاد في حصر مفهومها في تعريف موحد وشامل، إلا أن تعاريفها تعدد من باحث لآخر ومن فترة لأخرى. ومن بين التعاريف التي قدمها الاقتصاديين لها ما يلي:

- ❖ يرى (George pariente) إن السياسة النقدية هي مجموعة التدابير المتخذة من طرف السلطات النقدية بغية أحداث اثر على الاقتصاد من اجل ضمان استقرار أسعار الصرف¹.
- ❖ وعرفها المفكر المصري عبد المطلب عبد الحميد: بأنها مجموعة القواعد والوسائل والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي من اجل تحقيق أهداف اقتصادية، خلال فترة محددة².
- ❖ كما عرفها الاقتصادي (Einzig) على أنها جميع القرارات والإجراءات التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي، سواء كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية³.
- ❖ وتعرف أيضا بأنها مجموعة الإجراءات التي تهدف إلى تسيير الكتلة النقدية، بغية الحفاظ على استقرار النشاط الاقتصادي⁴.
- ❖ وهي عبارة عن التحكم في كمية النقود المتاحة للتداول، والأساليب المتخذة من طرف السلطات النقدية في الدولة في إدارة كم من النقود والائتمان وتنظيم السيولة الأزمة للاقتصاد الوطني، لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية⁵.

¹ - لحو موسى بوخاري، سياسات الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية دراسة تحليلية للاثار الاقتصادية لسياسة الصرف الاجنبي ط 1 ، مكتبة حسين العصرية، بيروت- لبنان ، 2010، ص 59.

² - علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية ط 1 ، دار المنهل اللبناني ، لبنان ، 2012، ص 372-373.

³ - احمد شفيق الشاذلي، قنوات انتقال اثر السياسة النقدية الى الاقتصاد الحقيقي ، صندوق النقد العربي ، العدد 39، اكتوبر 2017 ص 03.

⁴ - حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر (1990/2014)، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة- الجزائر 2016، ص 34.

⁵ - عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الاسلامي (دراسة تحليلية مقارنة) الطبعة الثانية، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية - مصر - 2006 ، ص 144

وانطلاقاً من التعارف السابقة يمكننا القول بان السياسة النقدية عبارة عن إستراتيجية محكمة (إجراءات وقرارات و تدابير) لتحقيق أهداف اقتصادية كثبات أسعار الصرف والتحكم في النظام النقدي إضافة إلى المحافظة على استقرار النشاط الاقتصادي.

ثانياً: تطور السياسة النقدية

إن تضارب الأفكار بين المدرسة الكلاسيكية (التقليدية) والمدرسة الحديثة (الكينية)، أدى إلى اختلاف في المفاهيم الاقتصادية، وبحكم إن السياسة النقدية جزء لا يتجزء من السياسات الاقتصادية، فاختلقت مفاهيمها عند المدرستين وفيما يلي سنتطرق إلى هذا الاختلاف:

المرحلة الأولى: بداية القرن العشرين كانت الفكرة السائدة هي فكرة حيادية النقود الأب الفكر الاقتصادي الكلاسيكي جون باتيست ساي (أحد أعمدة الفكر الكلاسيكي)، وقانونه القائل بأن العرض يخلق الطلب المساوي له وأن النقود هي مجرد غطاء للمبادلات لا أثر لها على النشاط الاقتصادي ، ومع تطور الفكر الكلاسيكي بدأت تظهر أهمية السياسة النقدية في المحافظة على ثبات المستوى العام للأسعار من خلال كمية النقود المعروضة والمطلوبة من طرف السلطات النقدية، ودورها في تنشيط الإنتاج ولقد استعملت السياسة النقدية قبل أزمة الكساد عام 1929، كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومكافحة التضخم والانكماش لكن حدوث أزمة الكساد أثبتت عجز النظرية النقدية الكلاسيكية في معالجتها وبالتالي عجز السياسة النقدية في الخروج منها.

المرحلة الثانية: في هذه المرحلة ظهرت النظرية النقدية الكينزية التي تولت معالجة الأزمة وإيجاد الحلول المناسبة لها، من خلال الربط بين الدخل والإنفاق واعتبار الشرط اللازم لتحقيق التوازن في السوق النقدي يكون يتعادل كمية النقود المعروضة من طرف السلطات النقدية وبين الطلب على النقود القائم على أساس التفضيل النقدي الذي يتحدد بدوافع الدخل والاحتياط والمضاربة ، وبدأ كينز يدعو للاهتمام بالسياسة المالية للخروج من الأزمة وأعطى دور أكبر لتدخل الدولة من خلال السياسة المالية أولاً ثم السياسة النقدية، وذلك عن طريق

الإنفاق بالعجز الذي يستتده الإصدار النقدي أو الدين العام، وتركزت نظرية كينز على جمود الأسعار والأجور الأجل القصير وعالج الاحتكار بالتضخم مما أدى إلى ظهور الكساد التضخمي 1.

المرحلة الثالثة: وهي المرحلة التي عاد فيها الاهتمام بالسياسة النقدية خلال الفترة (1951-1955) حيث تراجع الاهتمام بالسياسة المالية لكونها لم تفلح في محاربة التضخم الذي اشتد بعد الحرب العالمية الثانية

¹عباش مسعود وبن رابح رضوان، السياسة النقدية ودورها في علاج الاختلالات الاقتصادية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص علوم تجارية، جامعة ألكلي محند أولحاج - البويرة - 2014/2015، ص5/4.

من خلال أدواتها المتمثلة في زيادة الضرائب وتخفيض الإنفاق، لأن الحكومات بعد الحرب لم تستطيع تقليص الخدمات الاجتماعية وفي الوقت نفسه لا يمكنها رفع الضرائب لزيادة حجم الإيرادات، لذلك أصبحت السياسة النقدية هي السياسة الأكثر قدرة علي تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ، من خلال التحكم في كمية العرض النقدي.1

المرحلة الرابعة: احتد الجدل بين أنصار كل من السياستين المالية والنقدية خاصة بعد ظهور نواقص كل منها، فأصبح كل فريق يعتقد أن سياسته هي التي يمكنها أن تحقق استقرار اقتصادي في المجتمع، وهكذا عاد الفكر الاقتصادي مرة أخرى إلى الخلف، وبقي أنصار الفكر النقدي يصرون على جلوى السياسة النقدية وفعاليتها وعدم فعالية السياسة المالية وحاولوا تحيد السياسة المالية كلياً من أي قدرة للتأثير على الناتج الوطني للخروج من الأزمات وتحقيق الاستقرار العام، ومن الطبيعي أن يظهر أنصار السياسة المالية دفاعاً عما يدعيه النقديون ومازالوا يقدمون امتيازات لسياسة المالية عن النقدية وقدرتها على التأثير في النشاط الاقتصادي، فهم يعترفون بضرورة السياسة النقدية وأنها مكتملة للسياسة المالية لكن تبقى السياسة المالية هي الأولى من حيث أهمية، بينما النقديون هجموا على السياسة المالية نظراً لما تتميز به من بطء زمني لكونها تحتاج لترتيبات وإجراءات تشريعية وهذا يستغرق وقتاً طويلاً لمعالجة الاختلالات الاقتصادية، لم يكن تعصب كل من الفريقين السياسة المالية أو نقدية مبرراً لأن استخدام أحدهما بمفردها لا يعني عدم استخدام الأخرى للخروج من الأزمات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي فلكل منها فعاليتها في ظرف الاقتصادي السائد المناسب لها.2

المطلب الثاني: أنواع السياسة النقدية

أولاً: أنواع السياسة النقدية:

تنقسم السياسة النقدية إلى نوعان الأولى توسعية والثانية انكماشية:

السياسة النقدية التوسعية : حيث تستخدم في حالة الركود الاقتصادي أو الكساد الاقتصادي أي عندما يعاني الاقتصاد من حالة الانكماش وما يترتب عليه من ارتفاع في معدلات البطالة³ ، حيث تهدف السياسة النقدية التوسعية في مجملها إلى علاج حالة الركود أو الانكماش التي يمر بها الاقتصاد، أي التدفق الحقيقي

¹ محمد ضيف الله الطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار غيدار للنشر والتوزيع، الأردن ، 2009، ص 19-20.

² وليد بشيش وسليم مجلخ، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، دار الكتاب الجامعي، الامارات-لبنان- 2017.

³ علي عبد الوهاب نجا، محمد عزت محمد غزلان، عيبر شعبان عبده، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014، ص 295

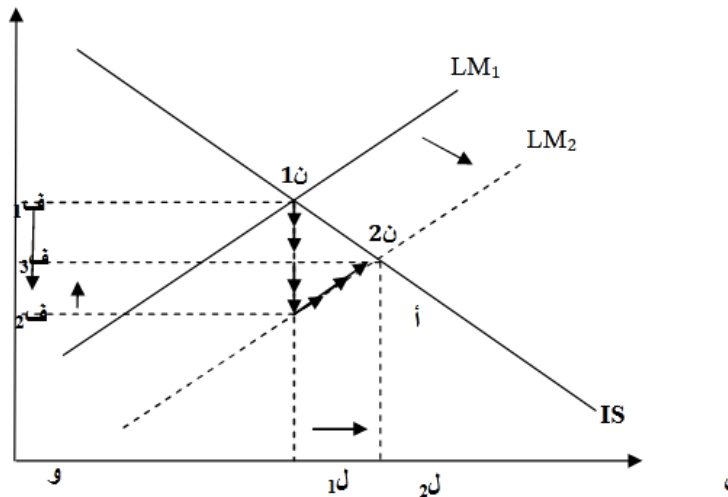
أكبر من التدفق النقدي وبالتالي تتخذ الدولة ممثلة النقدية السلطة في (المركزي البنك) زيادة إلى خلالها من تسعى نقدية إجراءات المعروض النقدي، ما ينجر عليه من زيادة الطلب على السلع والخدمات¹.

ويتحقق ذلك للبنك المركزي من خلال ما يلي²:

- ✓ تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي
- ✓ تخفيض سعر إعادة الخصم
- ✓ دخول البنك المركزي مشتريا وبائعا للأوراق المتداولة في السوق المالي³

حيث تسهل أحد أو كل هذه الإجراءات السابقة الذكر والمتخذة من طرف البنك المركزي من قدرة البنوك على منح الائتمان وخلق الودائع، وعليه يزداد المعروض في المجتمع، مما ينجم عليه انخفاض سعر الفائدة ويترتب عليه زيادة في حجم الاستثمار إلى زيادة مستوى الإنتاج والدخل وكذلك مستوى التوظيف، ويتضح ذلك من إضافتا خلال المنحنى البياني (رقم الشكل 01) الذي يبين انتقال منحنى LM إلى جهة اليمين من 1LM إلى 2LM، وهذا ما يترتب عليه انخفاض سعر الفائدة وزيادة في مستوى الدخل 3، كما هو موضح من خلال المنحنى البياني التالي:

الشكل البياني رقم (01) : رقم الشكل آلية عمل السياسة النقدية التوسعية



المصدر : علي عبد الوهاب نجا ، محمد عزت محمد غزلان ، عبير شعبان عبده ، اقتصاديات النقود و البنوك و الاسواق المالية ، مرجع سبق ذكره، ص297

¹حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، الطبعة الأولى، عمان الأردن : الأكاديمية للنشر والتوزيع، 2014، ص 162

²أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010، ص 181

³علي عبد الوهاب نجا، محمد عزت محمد غزلان، عبير شعبان عبده، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، مرجع سبق ذكره، ص 295

من خلال الشكل أنه قد انجر عن إتباع سياسة نقدية توسعية الانتقال من نقطة التوازن (ن 1) إلى نقطة التوازن (ن2)، والتي على أساسها انتقل مستوى الدخل من النقطة (ل 3)، وانخفاض سعر الفائدة إلى النقطة (ف3) على التفاعلات، ونتج هذا بناء المترتبة على زيادة كمية النقود وكيفية الوصول من وضع التوازن الأصلي(ن1) إلى وضع التوازن الجديد(ن2)، فالزيادة في عرض النقود عند نقطة التوازن الأصلية(ن1) أدت إلى وجود فائض عرض نقدي والذي أدى إلى انخفاض سعر الفائدة عند مستوى الدخل(ل 1)، وهذا يعرف بالأثر النقدي للسياسة النقدية.

السياسة النقدية الانكماشية : الهدف من إتباع هذه السياسية إلى علاج ظاهرة التضخم التي تعاني منها الاقتصاديات القومية للبلدان، وعليه تتبع السلطات النقدية البنك المركزي - الحد من خلق أدوات نقدية أي الحد من خلق النقود والتخفيض من المعروض النقدي، مما يترتب عليه الانخفاض في دخول العائلات والأفراد والمؤسسات وهذا ما يؤدي إلى الحد من إنفاق الأفراد والمؤسسات على شراء السلع والخدمات¹. وبتخاذ أدوات السياسة النقدية كحل للحد من ظاهرة التضخم تلجأ البنوك المركزية إلى اتخاذ التدابير التالية²:

1. رفع سعر إعادة الخصم من قبل البنك المركزي وهذا ما ينجم عنه التقليل من إقبال البنوك المركزية على إعادة خصم الأوراق التجارية، وعليه تقوم البنوك التجارية برفع سعر الخصم مما يؤدي إلى تقليل القطاعات الاقتصادية من خصم أوراقها التجارية، ما ينجر عنه تقليل حجم الكتلة النقدية المتداولة في السوق.
2. دخول البنك المركزي بائعة للسوق المفتوحة، ما ينجر عليه أن يقوم البنك المركزي بضع حجم كبير للأوراق التجارية مقابل امتصاصه لحجم السيولة النقدية المتداولة في السوق؛
3. كذلك من خلال انتهاج هذه السياسة يلجأ البنك المركزي إلى رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي، مما يظل مقدار السيولة المتوفرة لدى البنوك التجارية، وبالتالي تقل مقدرتها على الإقراض.

وما سبق يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة وبالتالي انخفاض الاستثمار وانخفاض مستوى الدخل ومن ثم امتصاص القوة الشرائية المتزايدة بالمجتمع وهو ما يحد من التضخم³.

¹حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، مرجع سبق ذكره، ص 162

²أنس البكري، ولويد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص ص 181-180

³علي عبد الوهاب نجا، محمد عزت محمد غزلان، عبير شعيبان عبده، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، مرجع سبق ذكره، ص 296

المبحث الثاني: أهداف و أدوات السياسة النقدية

المطلب الأول: أهداف السياسة النقدية

لقد ذكرنا سابقا في تعريفنا للسياسة النقدية بأنها عبارة عن مجموعة من الإجراءات لتحقيق أهداف اقتصادية، حيث يمكننا تقسيم هذه الأهداف إلى: أهداف أولية وأهداف وسيطية وأهداف نهائية، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

أولاً: الأهداف الأولية

الأهداف الأولية عبارة عن متغيرات يحاول البنك المركزي التأثير بها على الأهداف الوسيطة¹، وهي عبارة عن مجتمعات الاحتياطات وظروف سوق الصرف .

وتشمل الاحتياطات النقدية كل من القاعدة النقدية واحتياطات البنكية والاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة، أما ظروف سوق النقد فتشمل كل من الاحتياطات الحرة ومعدل الأرصد البنكية وأسعار الفائدة لسوق النقد مجتمعات الاحتياطات النقدية تعرف القاعدة النقدية أو النقد ذي الأثر القوي على أنها الأصول التي تمكن استخدامها في المعاملات وتتكون القاعدة النقدية من العملة في التداول والاحتياطي النقدي للمصارف التجارية.²

ظروف سوق النقد يقصد به مدى سهولة أو صعوبة أسواق الائتمان بمعنى قدرة المقترضين وموافقهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة.³

ثانياً: الأهداف الوسيطة.

يقصد بالأهداف الوسيطة للسياسة النقدية المتغيرات النقدية التي من المفروض ان يسمح ضبطها وتنظيمها ببلوغ الأهداف النهائية⁴ .

وتشمل الأهداف الوسيطة كل من المجتمعات النقدية ومعدلات الفائدة وأسعار الصرف:

❖ **المجتمعات النقدية:** هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة، وتعكس قدرة الأفراد

الحاليين المقيمين على الإنفاق، بمعنى أنها تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأفراد، ومن خلال

¹ - لحو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص 61.

² وسام ملاك مرجع سابق ص 195

³ لحو موسى بوخاري مرجع سابق ذكره، ص 62

⁴ - وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية 1، دار المنهل اللبنانية للطباعة والنشر ، بيروت -لبنان-، 2000 ص 193.

المعلومات التي تقدمها المجمعات تمكن السلطات النقدية من معرفة وتيرة نمو مختلف أنواع السيولة¹.

- ❖ **معدلات الفائدة:** معدل الفائدة عبارة عن متغيرا حاسما في الاقتصاد يمكن التحديد على أساسه العديد من القرارات الاقتصادية و عليه فان معدل الفائدة يستعمل من طرف السلطات النقدية بغية مراقبة تطور حجم القروض²
- ❖ **أسعار الصرف:** سعر الصرف هو قيمة الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية مقدره بوحدات العملة الوطنية³.

ثالثا: الأهداف النهائية تعتبر الأهداف الأولية والوسطية في الإستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية الأدوات مساعدة لتحقيق الأهداف النهائية ويمكن تعريفها باختصار بالمربع السحري⁴

- وتشمل الأهداف النهائية للسياسة النقدية كل من تحقيق الاستقرار أفي المستوى العام للأسعار و العمالة الكاملة و تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي إضافة إلى التوازن في ميزان المدفوعات
- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار
- العمالة الكاملة ينكت تعريفها بأنها مستوى العمالة الذي يتحقق من الاستخدام الكفاء لقوة العمل مع السماح لمعدل عادي من البطالة حيث أن تفيق العمالة المرتفعة في أيطار الاستقرار النقدي يعد في مقدمة أهداف السياسة النقدية في الدول الرأسمالية⁵
- تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي
- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية

تنقسم أدوات السياسة النقدية إلى قسمين كمية وكيفية

أولا: الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية

¹ صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم-الأهداف-الأدوات)، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 2005، ص 129/128

² طاهر لطرش الاقتصاد النقدي والبنكي ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2013 ص 146

³ محمد احمد السريتي، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية (البنك المركزي-صندوق النقد الدولي-مؤسسة التنمية الدولية)، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر، الاسكندرية-مصر- 2013، ص 244.

⁴ لطلو موسى بوخاري مرجع سابق ذكره ص 66

⁵ وليد مصطفى شاويش السياسة النقدية بين الفقه الاسلامي والاقتصاد الوضعي ط 1 المعهد العالمي للفكر الاسلامي هرندن فرجينيا الولايات المتحدة

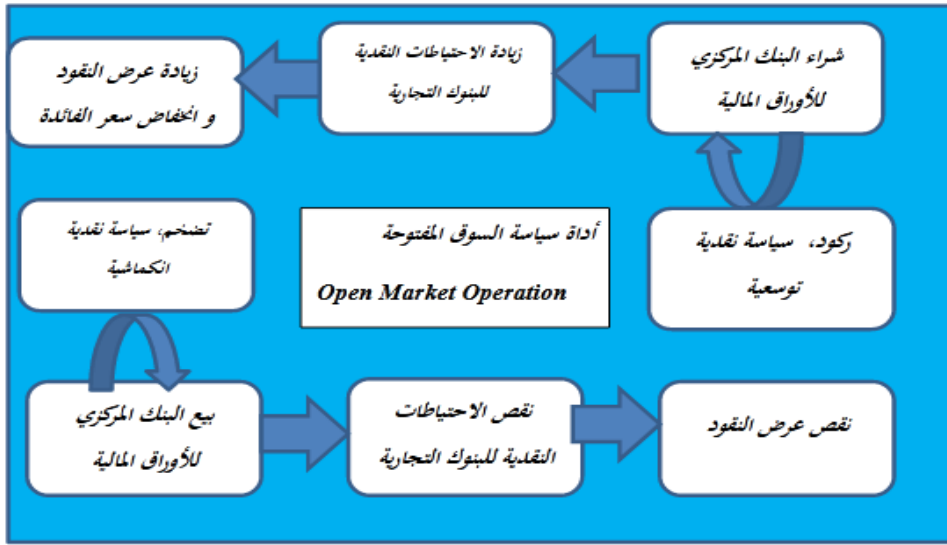
الامريكية 2011 ص 168

- ✓ **معدل إعادة الخصم Rediscount rate**: يعبر عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم الأوراق التجارية، أدوات الخزينة و تقديم القروض للبنوك التجارية، فهو يعتبر كوسيلة للتحكم في التمويل وبالتالي حجم نمو الأرصد النقدية، ففي حالة التضخم يرفع البنك المركزي سعر إعادة الخصم فترتفع أسعار الفائدة في السوق النقدي فينكمش الائتمان، أما في حالة الكساد يخفض البنك المركزي سعر إعادة الخصم فتتخفض أسعار الفائدة و يزيد الائتمان و منه الاستهلاك، تتوقف فعالية هذه الأداة على قدرة البنوك التجارية على التوفيق بين أسعار الفائدة التي تفرضها و سعر إعادة الخصم، وكذا عدم وجود ملجأ آخر للتمويل عند البنوك التجارية، بالإضافة إلى تحكم أسعار الفائدة في حجم الطلب على الائتمان¹.
- ✓ **نسبة الاحتياطي الإجباري "Required Legal Reserve Ration**: يستخدم البنك المركزي هذه الأداة للتأثير على حجم وكمية الائتمان المصري الذي تمنحه البنوك التجارية. ويكون هذا التأثير بتوسيع أو تقييد حجم الائتمان وبحسب مقتضيات الوضع الاقتصادي السائد، إذ يعتمد البنك المركزي عادة إلى زيادة نسبة الاحتياطي النقدي القانوني أثناء فترات التضخم وعلى العكس تماما يعتمد البنك المركزي إلى تخفيض هذه النسبة أثناء الكساد الاقتصادي بهدف تشجيع البنوك على التوسع في منح الائتمان ، خاصة وأن العلاقة عكسية بين توليد الودائع من قبل البنوك من جهة و نسبة الاحتياطي النقدي القانوني من جهة أخرى. وتعتبر هذه الوسيلة من الوسائل الكمية الفعالة في الرقابة على الائتمان وتحديد حجمه وخصوصا في البلدان النامية، فضلا عن أن هذه السياسة يمكنها التحكم في حجم السيولة لدى البنوك التجارية و تضمن بنفس الوقت حقوق المودعين.
- ✓ **عمليات السوق المفتوحة Open Market Operations**: يقصد بها قيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية من تلقاء نفسه في السوق المالي والنقدي لهذا يحتفظ بمحفظة السندات الحكومية ذات الأجل المتفاوتة وتسمى عادة المحفظة الاستثمارية فإذا كان الاقتصاد يعاني من حالة ركود، يقوم البنك المركزي عن طريق استخدام أداة عمليات السوق المفتوحة ، بعملية شراء للأوراق المالية الحكومية من السوق المالي . وسواء كان بائعي هذه الأوراق المالية أفرادا أو مؤسسات، فإن النتيجة في الحالتين ستكون واحدة، ذلك أنهم بعد حصولهم على الثمن في صورة شيكات مسحوبة لصالحهم على البنك المركزي، ويداعهم هذه الشيكات في حساباتهم لدى البنوك التجارية التي سيزيد حجم الودائع لديها وسيرتفع بالتالي حجم الفائض من احتياطياتها النقدية لدى البنك المركزي، مما يؤدي إلى زيادة قدرتها على منح الائتمان ومن ثم زيادة عرض النقود في الاقتصاد. كذلك بدخول البنك المركزي مشتريا للأوراق المالية تحدث تغيرات في أسعار الفائدة في السوق المالي في الاتجاه الذي يرغبه البنك المركزي حيث تتخفض أسعار الفائدة نتيجة زيادة الطلب على الأوراق المالية التي ترتفع أسعارها. أما إذا كان الاقتصاد في حالة تضخم فإن السياسة النقدية المتبعة

¹ صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية-المفهوم،الأهداف،الأدوات-دار الفجر للنشر و التوزيع القاهرة،2005، ص147/150

تكون انكماشية بدخول البنك المركزي بائعا للأوراق المالية والنتائج هي عكس الحالة الأولى بالحد من قدرة المصارف على منح الائتمان من جهة وارتفاع تكلفة الإقراض من جهة أخرى نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة على الاقتراض¹.

الشكل (2): أدوات السياسة النقدية



المصدر: محمد سعيد السمهوري، اقتصاديات النقود و البنوك ، ط1 دار الشروق الأردن ، 2012ص202

ثانياً: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية – الكيفية:-

تتصب أدوات الرقابة المباشرة على الاتجاهات والمسارات التي توزع فيها البنوك التجارية مواردها النقدية بصيغة قروض واستثمارات مختلفة ، إذ من خلالها يمكن تلافي العيوب و النقائص التي يمكن أن تنشأ عن استخدام الأدوات الكمية، بتشجيع قطاع اقتصادي معين عن القطاعات الأخرى عن طريق إتباع سياسة أسعار فائدة تمييزية من قبل البنك المركزي.

كما تمكن الأدوات المباشرة للسياسة النقدية البنك المركزي من التأثير على البنوك التجارية من خلال إقناعه لها بسياسته المنسجمة مع أهداف السياسة الاقتصادية العامة، متبعا بذلك أسلوب التوجيه والنصح و إبداء المشورة كالإقناع الأدبي ، أو يقوم بإصدار الأوامر والتعليمات للبنوك التجارية مجتمعة أو لأي بنك على انفراد بقصد إجبارها لاتخاذ مسلك معين في مزاوله نشاطها الإقراضي، كما يقوم بتحديد النسبة بين رأس المال والاحتياطي للبنوك من جهة وحماية أصولها من جهة أخرى

¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، صص125-122

المبحث الثالث: السياسة النقدية في الفكر الاقتصاد و قنوات انتقالها

المطلب الأول : السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي

أولاً: بالنظرية النقدية الكلاسيكية

- ✓ قامت النظرية على مجموعة من الفرضيات و التي على أساسها تم بناء معادلة التبادل (Fisher) ومعادلة الأرصدة النقدية المعروفة بمعادلة Cambridge.
- ✓ ثبات حجم المعاملات، أي أن حجم المعاملات و مستوى نشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية و أن النقود ليس لها أي تأثير في تحقيق التوازن الاقتصادي فهي وسيلة للمبادلة فقط و دورها محايد في الاقتصاد .
- ✓ مرونة الأجور و الأسعار.
- ✓ الاقتصاد يتوازن عند مستوى التشغيل الكامل.
- ✓ وجود علاقة سببية التغيير في المستوى العام للأسعار تابع و التغيير في كمية النقود كمتغير مستقل.
- ✓ ثبات سرعة دوران النقود على المدى القصير .

و لقد كانت هناك محاولات كثيرة لشرح و تفسير هذه النظرية أو ما يعرف بالنظرية الكمية و من أشهرها معادلة Fisher ومحاوله Marshall التي استندت إلى فكرة التفصيل النقدي .

1. معادلة التبادل (1911) (FISHER): يعتبر Fisher رائد النظرية الكمية في النقود، و الذي أعطى لتلك النظرية صياغتها الحديثة الأكثر اكتمالا من خلال معادلاته المشهورة بمعادلة التبادل، التي تفسر العلاقة بين كمية النقود و بين المستوى العام للأسعار، و صياغة هذه معادلة رياضيا كانت كما يلي:

$$M \cdot V = TP$$

حيث :

- P: المستوى العام للأسعار وهو متغير تابع.
- M: كمية النقود و هو متغير مستقل.

- T: حجم المبادلات (ثابت).
- V: سرعة دوران النقود (ثابت).

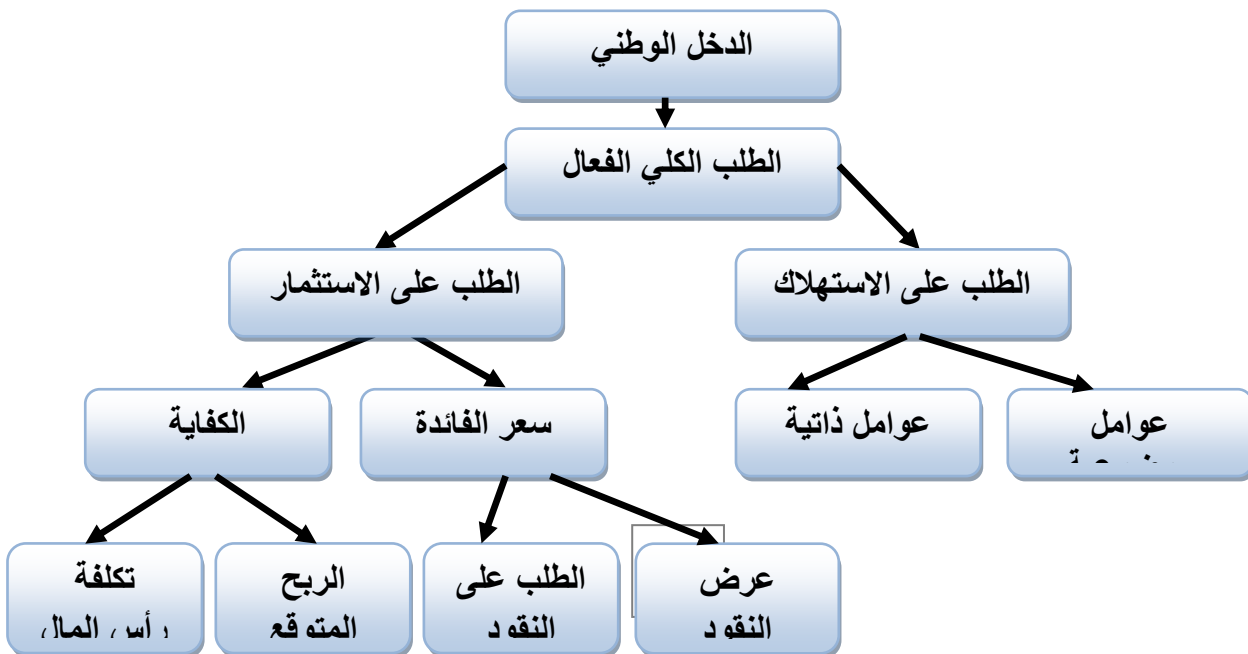
تعد النظرية الكنزوية بمنزله نوره حقيقية في النظامين النقدي و الاقتصادي ففي الوقت الذي تؤمن فيه النظرية الكلاسيكية بحيادية النقود، تقوم النظرية الكنزوية على أساس أهمية الدور الذي تلعبه النقود في الاقتصاد، بمعنى أن التغير في كمية النقود يؤثر بالتبعية في المتغيرات الاقتصادية سواء العمالة و الإنتاج و الاستهلاك، الادخار، الاستثمار، و بالتالي يؤثر في الوضع الاقتصادي ككل.

كما أن كينز يعتبر أن السياسة المالية أكثر فعالية و تأثيرا في حل المشكلات الاقتصادية إلا أنه أقر للسياسة النقدية بلعب دور المساعد و يعود تأكيده على دور السياسة النقدية إلى جانب السياسة المالية لإيمانه على خلاف الكلاسيك بأن للنقود وظيفة أخرى مهمة على غرار التبادل، و إنما هي مخزن للقيمة جاعلا لنقود الدور المحرك في التغير الاقتصادي من خلال الدخل و الإنتاج و الاستخدام، إذ أن الاحتفاظ بالنقود من طرف الأفراد دون استثمارها يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة و بالتالي انكماش في حجم الاستثمار و من تم نقص في الطلب الكلي الفعال و الذي ينعكس بدوره على مستويات الدخل و الإنتاج، و هكذا يعد التفصيل النقدي طبقا لتحليل الكينزي مصدرا مهما من مصادر التقلبات الاقتصادية.

و تقوم النظرية النقدية الكنزوية أو كما تعرف بنظرية تفضيل السيولة على عدة فرضيات أهمها:

- ✓ الطلب على النقود يكون لثلاث دوافع هي : المعاملات، الاحتياط، و المضاربة.
- ✓ سعر الفائدة يتحدد عن طريق السوق التي تحدد الطلب على السيولة و عرضها.
- ✓ معدل العائد للنقود يساوي صفر.
- ✓ يوجد نوعين من الأصول التي يستخدمها الأفراد للحفاظ على ثروتهم و هي النقود و السندات.
- ✓ عند مستوى معدل فائدة منخفض يزيد الطلب على النقود.

الشكل رقم 03: مخطط توضيحي مبسط لنموذج كينز :



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد علي دراسات سابقة

ثانيا: النظرية النقدية المعاصرة (مدرسة شيكاغو).

يتزعم هذه المدرسة الاقتصادي الأمريكي Milton Friedman ، حيث تبني التحليل الكلاسيكي في نظرية الطلب على النقود لكن بأكثر شمولية و أكثر اتساع و في نفس الوقت لم يهمل التحليل الكينزي و أخذ ببعض جوانبه .

و قبل دراسة محتوى النظرية لابد من الإشارة إلى أهم الفرضيات التي تركز عليها و هي:

- ✓ استقلالية الكمية النقدية (عرض النقود) عن طلب على النقود.
- ✓ استقرار دالة الطلب على النقود.
- ✓ رفض فكرة مصيدة السيولة عند بناء دالة الطلب النقدي.
- ✓ يتوقف الطلب على النقود على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع
- ✓ و الخدمات، إلى جانب سرعة التداول النقدي v عند الكلاسيك.
- ✓ عدم خضوع الأعوان الاقتصاديين للخداع النقدي.

آخر هي نظرية رأس المال ، فمن بين حائزي الأصول النهائية الذين تمثل النقود بنسبة لهم شكلا من أشكال الثروة و بين مؤسسات الأعمال الذين تمثل النقود بالنسبة لهم سلعة رأسمالية مثل الآلات و المخزون.

و لقد افترض أن الأفراد يرغبون لكمية حقيقية من الأرصدة، و ليس لكمية اسمية و بالتالي تكتب دالة الطلب على النقود عند Friedman بالصيغة التالية :

$$Md/p = f(y, r_b, r_m, r_e, r_{mle}, r_{m-m}, r_m, v)$$

حيث (Md/p) الطلب على النقود بأرصدة حقيقية :

- y_p الدخل الدائم
- r_m العوائد المتوقعة من النقود.
- r_b العوائد المتوقعة من السندات.
- r_e العوائد المتوقعة من الأسهم.
- r_{mle} معدل التضخم المتوقع.

- m الثروة البشرية.
- V أدواق و تفصيلات الأفراد.

و بتحليل أعمق يرى فريدمان أن الطلب على أرصدة حقيقية من النقود يتأثر إيجاباً بثروة الأفراد و التي عبر عنها بالدخل الدائم، و يقصد به الدخل المتوقع الحصول عليه على المدى الطويل حيث يكون أقل تقلب من الدخل الجاري عند الكلاسيك، و هذا يعني أن الطلب على النقود لن يتقلب بشكل واضح في الدورات الاقتصادية المختلفة . و لقد أوضح النقديون أن التغير في المعروض النقدي له آثار واسعة النطاق على الطلب الكلي و من ثم الناتج الوطني و الأسعار و هذه الآثار تختلف في المدى القصير عنها في المدى الطويل، حيث يمس عرض النقود في المدى الطويل أثره بصفة خاصة على المستوى العام للأسعار فقط كما في الحالة الكلاسيكية، غير أنه في المدى القصير تمارس النقود أثراً مباشراً و هاماً على الإنفاق الكلي و من ثم على الدخل الوطني

المطلب الثاني: قنوات انتقال السياسة النقدية

تتمثل قنوات انتقال السياسة النقدية في ما يلي:

1/- **قناة معدل الفائدة :** تعتبر قناة تقليدية لانتقال اثر السياسة النقدية إلى هدف النمو ، فإذا اتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية ستخفض معدلات الفائدة الحقيقية و تنخفض تكلفة رأس المال و بالتالي ارتفاع الاستثمار الذي يؤدي إلى زيادة الطلب الإجمالي و الإنتاج¹.

أما إذا كانت السياسة النقدية المتبعة انكماشية (تقييدية) و التي تهدف إلى ارتفاع أسعار الفائدة الاسمية و بالتالي ارتفاع سعرها الحقيقي و منه ارتفاع تكلفة رأس المال و هذا ما يؤدي إلى تقليص الطلب على الاستثمار فانخفاض الطلب الكلي، حجم الإنتاج فالنمو².

2/- **قناة سعر الصرف :** تأخذ قناة سعر الصرف مكانة كبيرة ضمن السياسات النقدية لعدد كبير من الدول خاصة تلك التي تبحث عن استقرار و ارتفاع سعر صرف عملتها مما يساعد على التحكم الجيد في التضخم عن طريق استقرار و انخفاض وارداتها، و تستخدم قناة سعر الصرف كوسيلة لتنشيط صادرات عدد كبير من الدول النامية (في برامجها الإصلاحية) كما تستعمل إلى جانب معدل الفائدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي من طرف الدول المتقدمة و بعض الدول النامية .

¹ بن لدغم فتحي ، مكنازمات انتقال السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود بنوك و مالية ، جامعة ابو بكر بل قايد تلمسان ، الجزائر 2012/2011، ص161

² عيد المجيد قدي ، المدخل الي السياسات الاقتصادية الكلية ، دوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2005 ، ص 77

و تعود أهمية سعر الصرف إلى كون تأثير تغيره يصل إلى الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية و الميزان التجاري في ميزان المدفوعات ، وكذلك من خلال تأثيره على الاستثمار الخارجي و تدفق رأس المال بين الاقتصاديين المحلي و الخارجي .

و تعمل قناة سعر الصرف من خلال معدل الفائدة ، حيث يؤدي انخفاض عرض النقود إلى ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي في الاقتصاد المحلي بالنسبة للاقتصاد الخارجي مما يجذب رأس المال الأجنبي و يرفع الطلب على العملة المحلية فترتفع قيمة هذه الأخيرة ، مما ينعكس سلبيًا على الصادرات و منه على وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، فيؤدي إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي و إلى ركود الاقتصاد المحلي¹ .

ففي ظل نظام سعر الصرف الثابت يتدخل البنك المركزي ببيع النقد الأجنبي في مقابل شراء العملة المحلية التي تبدأ قيمتها في الارتفاع تدريجياً، و تحدث آثار عكسية تؤدي إلى انخفاض سعر الصرف تدريجياً و رجوعه إلى مستواه وبالتالي فآثار السياسة النقدية غير مستمر، أما في ظل نظام سعر الصرف المرن لا يتدخل البنك المركزي بل يستمر انخفاض قيمة العملة المحلية الذي سيؤثر إيجاباً على الصادرات بسبب انخفاض تكلفة المنتجات المحلية مقارنة مع المنتجات الأجنبية ، في حين سيكون هذا التأثير سلبيًا على الواردات بسبب ارتفاع أسعارها مقومة بالعملة المحلية، وهو ما سيثبج الطلب على الإنتاج المحلي و من ثم ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي و انتعاش الاقتصاد الوطني² .

3/- قناة أسعار الأصول : تعبر أسعار الأصول عن القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية للعوائد من هذه الأصول، أو بعبارة أخرى القيمة الحالية لتدفقات العوائد المتوقع الحصول عليها مستقبلاً من هذه الأصول وذلك تبعاً لتوقعات المتعاملين الاقتصاديين، ومن خلال هذه القناة تظهر قناة أسعار الأصول المالية (الأسهم و السندات) و قناة أسعار الأصول الحقيقية (العقارات) وان هاتين القناتين تشتملان قناة توبين للاستثمار وقناة اثر الثروة على الاستهلاك³ .

أ/- قناة توبين للاستثمار : هذه القناة تعتمد على ما يسمى بمؤشر توبين (q) الذي يعرف على انه نسبة القيمة السوقية البورصية للشركات على تكلفة استبدال رأس المال لديها، يؤدي انخفاض عرض النقود إلى زيادة نسبة الأوراق المالية و تقليل نسبة الأرصد النقدية بالمحفظة الاستثمارية الموجودة بحوزة الجمهور

¹ حسينة شملول ، اثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية دراسة حالت بنك الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و بنوك ، جامعة الجزائر ، 2001 ، ص 19

² ليلي اسمهان بقيق ، الية تأثير السياسة النقدية في الجزائر و معوقاتها الداخلية دراسة قياسية ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود مالية و بنوك ، جامعة ابو بكر بل قايد تلمسان ، الجزائر 2015/2014 ص 118

³ ليلي اسمهان بقيق، نفس المرجع السابق ، ص 119

فينخفض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية مما يدفع المتعاملين إلى التخلص منها ببيعها، ما يؤدي بانخفاض أسعارها فينخفض (q) و بالتالي ينخفض حجم الاستثمار و منه ينقلص الناتج المحلي الإجمالي¹.

ب/- قناة الثروة على الاستهلاك : مضمون هذه القناة هو أن نفقات الاستهلاك تتحدد بواسطة مصادر المستهلكين طيلة حياتهم و المتكونة من رأس المال البشري و رأس المال المادي و الثروات المالية ، فعندما ترتفع قيمة أسعار الأوراق المالية فان قيمة الثروة المالية ترتفع و عليه فان الموارد الإجمالية للمستهلكين ترتفع و منه يرتفع الاستهلاك، و عليه في حالة السياسة النقدية التوسعية ترتفع أسعار الأوراق المالية و من ثم ترتفع قيمة الثروة المالية للأفراد ، و التي بدورها تؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي ينعكس إيجابا على نمو الناتج الوطني ، و يحدث العكس في حالة سياسة نقدية انكماشية فان عرض النقود ينخفض و بالتالي انخفاض قيمة الثروة لدى الجمهور و هو ما يؤدي إلى نقص الاستهلاك ، هذا سيؤثر على نمو الناتج الوطني سلبا².

4/- قناة الائتمان : إن ضعف العلاقة بين سعر الفائدة طويل الأجل و الطلب الكلي أدى بظهور دور الائتمان كقناة للسياسة النقدية و التي تنقل اثر السياسة النقدية عبر آيتين هما : قناة الإقراض البنكي ، و قناة الميزانية

أ/- قناة الإقراض البنكي : تعتمد هذه القناة على تدفقات القروض داخل النظام المصرفي مع التركيز على نتائج شروط منح القروض للأعوان الاقتصاديين أصحاب العجز المالي، و وفق هذه القناة تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى زيادة عرض القروض البنكية نتيجة الزيادة في حجم الاحتياطات و الودائع لديها و بالتالي يزيد حجم الإنفاق الاستثماري و كذا الاستهلاكي و هو ما ينعكس على زيادة الأسعار و الناتج الإجمالي³.

أما عند إتباع سياسة نقدية انكماشية فانه يحدث العكس، و ما يمكن أن نستخلصه من هذه القناة هو الأثر الكبير الذي تمارسه السياسة النقدية على إنفاق المؤسسات الصغيرة المرتبطة بالقروض مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تلجأ إلى أسواق رأس المال دون طلب ذلك من البنوك⁴.

ب/- قناة الميزانية : تأخذ هذه القناة بعين الاعتبار الصحة المالية و الهيكل المالي للمقرضين و المقترضين كما أنها تشمل كل وسائل التمويل الخارجية، فالمقترض يلجأ إلى التمويل الأقل تكلفة و الأقل مخاطرة و في المقابل فان المقرض يبحث عن التوظيف الأكثر ضمانا و الأكثر تعظيما للأرباح، فقناة الميزانية تعتمد على

¹ يمينة شبيبة ، فعالية سياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر 2015/2016 ، ص 34

² أكن لونيس ، سياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و بنوك ، جامعة الجزائر 03 ، الجزائر 2010/2011، ص65

³ ليلي اسمهان بقيق، مرجع سابق ذكرة ،ص124

⁴ اكن لونيس ، مرجع سابق ذكرة ، ص 65

ما يسمى بعلاوة التمويل الخارجي و التي تعتمد على المركز المالي للمقترض، و تمثل الفارق بين تكلفة التمويل الذاتي للمؤسسة و تمويلها عن طريق مصادر خارجية، و عليه كلما زاد صافي الثروة للمقترض انخفضت علاوة التمويل الخارجي و العكس صحيح، نستنتج إذن إن التقلبات في ميزانية المقترض تؤثر على شروط منح القروض و من ثم على قرارات الاستثمار و الإنفاق الاستهلاكي¹.

¹ ليلي اسمهان بقيق ، مرجع سابق ذكره ،ص124

خلاصة:

أخيرا يمكن القول أن السياسة النقدية تعد انعكاسا للفكر الاقتصادي من خلال تطورها التاريخي، ونظرا لأهميتها ودورها الفعال الذي تلعبه في مجال التنمية جعلها تحظى باهتمام كبير من قبل الاقتصاديين ومهما اختلفت تعاريفها فإن جميعهم يتفقون على أنها مجموعة الوسائل التي تملكها السلطات النقدية في مراقبة وخلق النقود.

وفيما يخص الأدوات فتوجد أدوات كمية وكيفية وأدوات أخرى، أما الكمية فهي سعر إعادة الخصم، الاحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة، وأما في الكيفية فمنها سياسة تأطير القروض، التوجيه الانتقائي للقروض، سياسة أسعار الفائدة.

إن انتقال آثار السياسة النقدية يكون عبر أربع قنوات تتمثل في قناة أسعار الفائدة، و قناة سعر الصرف، و قناة أسعار السندات و التي تنتقل فيها الآثار عبر قنواتين و هما قناة ثوبين للاستثمار و قناة اثر الثروة على الاستهلاك، و أخيرا قناة الائتمان و التي تنتقل فيها أيضا الآثار عبر قنواتين و هي قناة الإقراض البنكي و قناة ميزانيات منشآت الأعمال.

الفصل الثاني:
الإطار النظري
للأوزان الخارجي

تمهيد:

يستدل بالتوازن أو الاختلال من خلال التوازن الاقتصادي ويعبر عنه بوجود فائض أو عجز وذلك بالرجوع إلى المعاملات الجارية والتحويلات الرأسمالية المستقلة، حيث أن حركة التمويل الدولي تصب مباشرة في ميزان مدفوعات الدول المصدرة و المستقبلية له، وهو ما يعني أن ميزان المدفوعات يتضمن كافة أشكال التمويل الدولي وحركتها وتغيراتها.

ويعتبر ميزان المدفوعات الصورة المكثفة للعلاقات الاقتصادية الدولية، وهو يبين صافي تعامل الاقتصاد لدولة في علاقتها مع اقتصاديات دول العالم الأخرى وبتعبير آخر يمثل ميزان المدفوعات الصورة المحاسبية لهذه العلاقة، وهذا ما سنتطرق له في فصلنا من خلال من خلال ثلاثة مباحث مقسمة كالآتي:

- المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية
- المبحث الثاني: ماهية ميزان المدفوعات
- المبحث الثالث: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات.

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

المطلب الأول: مفهوم وأهمية التجارة الخارجية

أولاً: مفهوم التجارة الخارجية

إن الدور الكبير الذي تلعبه التجارة الخارجية في علاقات الدول الاقتصادية ، دفع علماء الاقتصاد للتعلم في مفهوم التجارة الخارجية، فلم يتمكنوا من حصر مفهومها في تعريف واحد، فاختلف مفهومها من باحث لآخر، وللتعرف أكثر على مفهومها نقدم التعاريف التالية:

- ❖ ظهرت التجارة الدولية منذ العصور التاريخية الأولى وكانت بمثابة الثورة الصناعية التي حدثت في منتصف القرن الثامن عشر بمثابة البداية الحقيقية لها، حيث أدت إلى ضرورة الحصول على المواد الأولية اللازمة للصناعة من الدول الأخرى وضرورة تصريف المنتجات تامة الصنع في الأسواق الخارجية.¹
- ❖ يمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول وتعتبرها لتجارة الخارجية من علم الاقتصاد الجزئي كونها تهتم بالوحدات الجزئية كالاستيراد والتصدير.²
- ❖ التجارة الخارجية عبارة معاملات تجارية دولية متمثلة في انتقال السلع والإفراد ورؤوس الأموال تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية تقطن في وحدات سياسية مختلفة.³
- ❖ التجارة الخارجية هي عملية تبادل السلع ماديًا عبر الحدود السياسية للدولة إما داخلة إليها وتسمى واردات أو حاجة منها وتسمى صادرات كما تأخذ كذلك شكل خدمات تؤدي من رعايا دولة إلى رعايا دولة أخرى وتسمى الخدمات التي تؤدي للغير ب الصادرات غير المنظورة و الخدمات التي يتم تلقيها من الغير ب الواردات غير المنظورة.⁴

وانطلاقاً من هذه التعاريف نقول أن التجارة الخارجية هي عملية نقل السلع أو الخدمات أو الأفراد أو رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، وفق ما يسمى بالاستيراد والتصدير.

ثانياً: أهمية التجارة الخارجية

¹- محمد احمد السريتي - محمد عزت محمد غزلان التجارة الدولية والمؤسسات المالية البنك الدولي صندوق النقد الدولي مؤسسة التنمية الدولية دار التعليم الجامعي الاسكندرية مصر 2013 ص 7

²- عطا الله، علي الزبون، التجارة الخارجية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2019، ص 9.

³- د بن احمد حاج، قانون التجارة الدولية، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، الاردن، 2017، ص 11.

⁴- خالد احمد علي محمود، التجارة الدولية بين الحماية والتحرر والنظرية الحديثة واثارها في الفكر، دار الفكر الجامعي، مصر، 2019، ص 13.

للتجارة الخارجية دور كبير على مستوى الاقتصاد المحلي والدولي، ويعتبر مستوى التجارة الخارجية مؤشر للنمو الاقتصادي فيها، والذي ينعكس على مختلف النواحي الاجتماعية والعلمية والسياسية في الدولة. ويعتبر الهدف الأساسي للتجارة الخارجية هو تبادل السلع والخدمات بين الدول، وذلك بسبب الندرة لتلك السلع في الدول المستوردة، ويترتب عنها فوائد تنعكس بدورها على مختلف الجوانب الاجتماعية والسياسية في المجتمعات، ولعل أبرزها يتلخص في قدرتها على إيجاد أو توفير ما يلي¹:

- ✓ التجارة الخارجية تعمل على تحريك و تنمية الأموال وزيادة رؤوس الأموال التي تنتج من خلال العمل التجاري الخارجي.
- ✓ تعد التجارة الخارجية مصدرة أساسية في الحصول على العملات الأجنبية الرئيسية أو النادرة منها، مما يعزز قدرة الدولة من السيولة النقدية التي تعد من مرتكزات العمليات الاقتصادية خصوصا عمليات التمويل والاستثمار.
- ✓ تعمل التجارة الخارجية على تطوير وتنمية الأنشطة الاقتصادية سواء منها الإنتاجية أم الاستهلاكية أم الخدماتية، ويتم ذلك من خلال تفعيل الحركة التجارية في تلك المصادر الاقتصادية الناتجة عن عمليات التصدير أو استيرادها.
- ✓ ينجم عن التجارة الخارجية من الصادرات عائد مالي يمكن استخدامه كمصدر تمويلي للمشاريع التنموية، أو الخدمات التي تحتاجها الدولة ما يسمى بالإنفاق الجاري.
- ✓ تحاول الدول من خلال التجارة الخارجية إيجاد نوع من التوازن في وضعها الاقتصادي، فلا شك أن الصادرات إذا زادت فإنها تعمل على إحداث توازن مع الواردات وما تحققه من إيرادات تعمل على تخفيض العجز وعدم التوازن إذا توازنت مع الصادرات
- ✓ تأمين احتياجات الدول النامية من المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية، مثل رؤوس الأموال والتكنولوجيا، ومصادر العملات الأجنبية والإدارة الحديثة، التي تساعد على تنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد الوطني².

تختلف أهمية التجارة الخارجية من دولة لأخرى حسب مستوى تقدمها الاقتصادي ومدى توافر عناصر الإنتاج لديها، حيث تتخفف أهمية التجارة الخارجية في الدول كبيرة الحجم ذات الإمكانيات الضخمة لأنها تتمكن من إنتاج الجانب الأكبر من احتياجاتها محلية، ولكن يمكنها رفع مستوى رفاهية أفرادها من خلال الحصول على كمية أكبر من السلع التي ينتجها غيرها من الدول بتكلفة أقل نسبية. وعلى العكس من ذلك تزداد أهميتها في الدول صغيرة الحجم، لذلك فهي تخصص في إنتاج عدد محدود من السلع والخدمات،

¹ عطا الله، على الزبون، التجارة الخارجية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 17-19

² فطيمة، حاجي، المدخل للتجار الخارجية، دوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص 25

وتعتمد على الخارج في استيراد الجانب الأكبر من السلع والخدمات التي تحتاجها، كما تختلف أهمية التجارة لنفس الدولة من فترة زمنية الأخرى حسب السياسة التجارية التي تطبقها تجاه العالم الخارجي¹.

برزت التجارة الخارجية كحل لمشكلة عجز الدول عن القيام بمفردها بتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات لعدم قدرتها على إنتاج هذه السلع، إما لأسباب تعود لطبيعة السلع أو عدم توافر رؤوس الأموال أو التكنولوجيا، أو الإدارة الحديثة لدى بعض الدول لإنتاجها بتكلفة أقل².

وتقاس أهمية التجارة الخارجية في الدولة بنسبة التجارة الخارجية بما إلى الناتج المحلي الإجمالي، وذلك ما توضحه العلاقة التالية:

$$\text{أهمية التجارة الخارجية في الدولة} = \frac{\text{الصادرات} + \text{الواردات}}{\text{الإنتاج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

كلما ارتفعت هذه النسبة، فإن هذا يدل على ارتفاع أهمية التجارة الخارجية في الدولة، والعكس صحيح. وقد ازدادت أهمية التجارة الخارجية على المستوى العالمي، إذ قدر معدل نمو التجارة الخارجية على المستوى الدولي خلال سنوات السبعينات والثمانينات من القرن العشرين بحوالي 6.5% في المتوسط سنوية، وبما يفوق بكثير معدل نمو الناتج العالمي الحقيقي، وبالتالي لم يزد الحجم المطلق للتجارة الخارجية على المستوى العالمي فقط، ولكن ازدادت أهميتها النسبية أيضا في النشاط الاقتصادي العالمي، وتختلف أهمية التجارة الخارجية من دولة إلى أخرى³.

المطلب الثاني: أسباب ومخاطر قيام التجارة الخارجية

أولاً: أسباب قيام التجارة الخارجية:

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية إلى السبب الرئيسي المتمثل في جذور المشكلة الاقتصادية، وذلك بسبب محدودية الموارد الاقتصادية قياساً بالاستخدامات المختلفة لها في إشباع الحاجات الإنسانية المتجددة والمتزايدة إلى جانب الاستغلال الأمثل للموارد الموجودة. إضافة إلى أسباب أخرى أهمها في الآتي⁴:

✓ عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين دول العالم المختلفة، مما ينتج عنه عدم قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محلياً.

¹ السيد محمد احمد السريتي ، اقتصاديات التجارة الخارجية ، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع ، الاسكندرية ، 2009 ، ص9-10
² بلال ، بجمعة و عثمان ، ملوك ، تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2001-2016 ، مجلة الحوار الفكري ، العدد 11 ، مخبر الدراسات الافريقية للعلوم الانسانية و الاجتماعية ، جامعة ادرار ، ادرار ، 30 ديسمبر 2016 ، ص 152
³ محمود ، يونس و اخرون ، التجارة الدولي و التكتولات الاقتصادية ، دار التعليم الجامعي ، الاسكندرية 2015 ، ص 24
⁴ حسام ، علي داود و اخرون ، اقتصاديات التجارة الخارجية ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان 2022 ، ص 16-17

- ✓ تفاوت تكاليف وأسعار عوامل الإنتاج والأسعار المحلية لكل دولة مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج للسلعة في دولة ما، مقارنة بارتفاع هذه التكاليف الإنتاج نفس السلعة في دولة أخرى.
- ✓ الفائض في الإنتاج المحلي، مما يتطلب البحث عن أسواق خارجية لتسويقه .
- ✓ السعي إلى زيادة الدخل الوطني، اعتمادا على الدخل المحقق من التجارة الخارجية.
- ✓ اختلاف الميول والأذواق الناتجة عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات العالمية.
- ✓ الأسباب الإستراتيجية والسياسية المتمثلة في تحقيق النفوذ السياسي من خلال الندرة النسبية للسلعة المنتجة والمتاجرة بها عالمية.
- ✓ اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة الأخرى، مما ينتج عنه تفاوت الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، وأيضا اختلاف ميول وأذواق المستهلكين وتفضيلهم لبعض السلع والخدمات دون غيرها¹.

- ✓ التخصص الدولي في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية، واستبدالها بسلع أخرى من إنتاج الدول الأخرى والتي تتمتع فيها تلك الدول بميزة إنتاجها، وهذا التخصص ينجم عنه إنشاء المشروعات الكبيرة مما يؤدي إلى تقليل التكلفة نتيجة وفورات الحجم الكبيرة².

ثانيا: مخاطر التجارة الخارجية

إن عملية التجارة الخارجية تسمح بتدخل عدة أطراف (المصدر، المستورد، الوسيط الجمركي)، ونظرا البعد الجغرافي بين أطراف العملية و الاختلاف في القوانين قد تواجهها عدة مخاطر منها المخاطر السياسية، الاقتصادية، القانونية، التكنولوجية والمالية. وسيتم شرحها فيما يلي³:

أولا: المخاطر السياسية

يحدث هذا الخطر في حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي البلد المستورد وكذا قيام حروب أهلية أو أجنبية أو إصدار قوانين ضد الشركات الأجنبية كالتأميم أو نزع الملكية في حالة عرقلة النشاط الداخلي للشركة الأجنبية بمعوقات ذات طبيعة قانونية أو مالية أو جبائية.

¹ عبد العزيز ، عبد الرحمان سليمان ، التبادل التجاري - الاسس ، العولمة و التجارة الالكترونية دار حامد للنشر و التوزيع ، عمان 2004 ، ص 42

² نداء ، محمد الصوص ، التجارة الخارجية ، مكتبة مجتمع العربي للنشر و التوزيع ، عمان 2008 ، ص 11

³ رشيد شلال ، تسير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، 2011 ، ص 85-89

ثانياً: المخاطر الاقتصادية

بالتطورات الحاصلة على المستوى الاقتصادي الداخلي مثلاً ارتفاع الأسعار الداخلية للبلد المصدر نتيجة الارتفاع غير المرتقب لأعباء العمال أو تكلفة المواد الأساسية اللازمة لإنتاج السلع الموجهة للتصدير يتحمل المصدر الخسارة في حالة ما إذا تضمن العقد صيغة الأسعار غير ربحية، ومن هنا نستطيع تلخيص الخطر الاقتصادي في الخطر الذي يحدثه ارتفاع سعر التكلفة في المدة الممتدة ما بين اقتراح السعر للزبون والإرسال.

ثالثاً: المخاطر القانونية

إن المؤسسة في تطورها الخارجي تلجأ إلى إبرام عقود دولية مع أطراف خارج إقليم الدولة، لذلك يجب أن تكون على دراية تامة بالقوانين الدولية المطبقة على مثل هذه العقود وكذلك القوانين المطبقة في الدول التي ينتمي لها الزبون أو محل استثمار المستثمر الأجنبي.

رابعاً: المخاطر التكنولوجية الأسواق

إن عمليات التجارة الخارجية تلزم على المؤسسة أن تترقب التكنولوجيا المستعملة في مختلف الخارجية وذلك لأن استخدام معايير تكنولوجية مختلفة يؤدي إلى خسارة محققة للمؤسسة.

خامساً: المخاطر المالية

من المنظور العلمي فإن الاهتمام بالمخاطر المالية في التجارة الخارجية يكون بصفة خاصة على مخاطر الائتمان أو عدم السداد ومخاطر الصرف، سعر المواد الأولية لأنها تؤثر مباشرة في سير عملية الاستيراد أو التصدير.

المبحث الثاني: ماهية ميزان المدفوعات

المطلب الأول: مفهوم واهية ميزان المدفوعات

أولاً: مفهوم ميزان المدفوعات

- ✓ يعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل منظم لكل المعاملات الاقتصادية بين المقيمين في الدول والمقيمين في بقية دول العالم خلال فترة محددة هي في الغالب سنة.¹
- ✓ ميزان المدفوعات سجل إحصائي محاسبي ومالي تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية (التجارية والنقدية والمالية) التي تتم بين المقيمين في بلد معين حكومة أو أفراد أو هيئات وبين المقيمين في الخارج حكومة أو أفراد أو هيئات خلال فترة زمنية عادة سنة.²
- ✓ هو سجل منظم لكل الصفقات الاقتصادية خلال فترة معينة بين المجتمع المحلي وباقي سكان العالم، ويسجل في مصادر وتطبيقات الأموال للصفقات الخارجية للبلد.³
- ✓ هو السجل الأساسي المنظم والموجز الذي تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات ومواطنين ومؤسسات محلية لبلد ما، مع مثلتها لبلد أجنبي خلال فترة زمنية محددة.⁴

وبناء على هذه التعاريف السابقة يمكننا القول أن ميزان المدفوعات عبارة عن سجل إحصائي ومحاسبي و مالي ينظم المعاملات الاقتصادية بين الأفراد أو الحكومات أو المؤسسات المقيمين داخل البلد والأفراد أو الحكومات أو المؤسسات المقيمين خارج البلد.

ثانياً: أهمية ميزان المدفوعات.

لميزان المدفوعات أهمية كبيرة تتمثل فيما يلي:

- ❖ يعد ميزان المدفوعات أداة هامة للتحليل الاقتصادي، لأنه يبين المركز الذي تحتله دولة ما في الاقتصاد العالمي، من خلال تشخيص قوة وضعف اقتصاد هذه الدولة.
- ❖ يعتبر أيضاً كبيان لعرض العملة الوطنية والطلب عليها تجاه العملات الأجنبية، وذلك بما يساهم في تحديد القوة الفعلية لعملة البلد في أسواق الصرف الأجنبي، ومن هنا يعد هذا الميزان كمؤشر الكيفية استخدام سعر الصرف في تعديل المعاملات الاقتصادية الدولية.

¹ محمود حامد، العلاقات النقدية الدولية، دار حميثرا للنشر والترجمة، 2017، ص39

² نزار عساف، مفاهيم ومصطلحات اقتصادية، مجموعة اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2020، ص86

³ الكايد خليل احمد، الادارة المالية الدولية والعالمية، المنهل، الامارات العربية المتحدة، 2010، ص200

⁴ جميل محمد خالد، اساسيات الاقتصاد الدولي، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، 2014، ص159

- ❖ يمكن ميزان المدفوعات قوة الاقتصاد الوطني ودرجة تكيفه مع المتغيرات الدولية لأنه يعكس حجم
- ❖ وهيكلة التصدير والاستيراد.
- ❖ يظهر ميزان المدفوعات القوى المحددة لسعر الصرف، كما يعكس أثر السياسات الاقتصادية على هيكل
- ❖ التجارة الخارجية - يعتبر أداة هامة تساعد السلطات على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة، كتخطيط التجارة الخارجية، أو وضع السياسات المالية والنقدية¹.

المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات

كما تمت الإشارة إليه سابقاً فإن ميزان المدفوعات هو عبارة عن خلاصة بالتعاملات التي تتم بين المقيمين لدولة ما وغير المقيمين خلال مدة زمنية محددة، وهو يتضمن كافة المعاملات الدولية تتم من قبل الأفراد منشآت الأعمال، والحكومة يضم ثلاثة حسابات فرعية أساسية والتي سنحاول التعريف بخصائص كل منها في ما يلي:

أولاً: الحساب الجاري: ويشتمل على ما يلي²:

1. **تجارة السلع:** يشتمل هذا البند على الصادرات والواردات السلعية أي على عمليات التجارة الخارجية بمعناها الدقيق، ولذلك تسمى هذه التجارة بالتجارة المنظورة أي التي ترى وتوزن وتعد عند مرورها بالحدود الجمركية، والصادرات تقيد في جانب الإيرادات والواردات في جانب المدفوعات ويطلق على الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات اسم الميزان التجاري أو ميزان التجارة المنظورة، ويسجل الميزان التجاري فائض إذا كانت قيمة الصادرات تزيد عن قيمة الواردات، بينما يسجل عجز إذا كانت قيمة الصادرات تقل عن قيمة الواردات.

2. **تجارة الخدمات:** يشمل هذا البند على الخدمات التي تقدمها الدولة للخارج أو الخدمات التي تحصل عليها من الخارج، فالنوع الأول من الخدمات يقيد في الإيرادات والنوع الثاني يقيد في المدفوعات، فمثلاً تقيد المدفوعات لشركة النقل الوطنية في الإيرادات أما المدفوعات لشركات النقل الأجنبية فتسجل في المدفوعات غير أن نفقات نقل السلع تقيد هنا إذ تحسب في العادة في قيمة السلع المستوردة.

3. **المداهيل:** يشتمل على الفوائد والأرباح تدرها رؤوس الأموال الوطنية المستثمرة في الخارج ورؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الداخل فالأولى تقيد في المتحصلات والثانية في المدفوعات، يلحق بالفوائد الأجنبية المستثمرة في الداخل فالأولى تقيد في المتحصلات والثانية في المدفوعات، يلحق بالفوائد

¹ تماضر جابر البشير الحسن، قياس تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات، مجلة العلوم الاقتصادية، عدد (02) 16، المملكة العربية السعودية، ص 64.

² عادل احمد حشيش و مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي - منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2003، ص 164-165.

والأرباح أقساط القروض، والأقساط هي عبارة عن المبالغ المستحقة دوريا من أصل رأس المال المقرض أو المواطن ودفع هذه الأقساط يستتبع في الواقع نتيجتين الأولى انه يؤدي إلى عملية نقل المبالغ من الدولة المدينة برأس المال إلى الدولة الدائنة ولهذا تقيد في إيرادات الدولة الأخيرة والثانية انه يؤدي إلى إنقاص رأس المال في الخارج بمقدار الأقساط المدفوعة، ولذلك تفقد الدولة استثمارها في الخارج شيئا فشيئا.

4. **التحويلات من طرف واحد:** يخصص هذا الحساب للمعاملات التي يترتب عليها تحويل موارد حقيقية أو حقوق مالية من وإلى بقية دول العالم دون أي مقابل، وقد يتم التحويل في صورة سلع وخدمات كالمنح الحكومية التي تتخذ شكل المواد الغذائية أو المعدات الحربية، وفي هذه الحالة يظهر حساب السلع والخدمات دائما في الدول التي قامت بالتحويل بينما المقابل لذلك فيظهر في الجانب المدين من حساب التحويلات الحكومية، أما في الدول المحول إليها فيظهر حساب السلع مدينا والقيد المقابل لذلك يسجل في الجانب الدائن من الحساب الخاص يسمى حساب الهيئات أو حساب التحويلات الحكومية أما إذا اتخذ التحويل شكل نقود أو حقوق مالية فيظهر حساب رأس المال دائما في الدولة التي قامت بالتحويل في حين أن المقابل يظهر في الجانب المدين من حساب التحويلات الخاصة، أما في الدولة المحولة فيظهر حساب رأس المال قصيرة الأجل مدينا بقيمة التحويل، وحساب التحويلات النقدية الخاصة أو الهيئات دائما بهذه القيمة¹.

ثانيا: حساب رأس المال ويشتمل على²:

1. **المعاملات الرأسمالية:** وهي تلك المعاملات التي تتم في حالة تحويل الأصول المالية واقتناء وبيع الأصول غير المنتجة، وقد تم إدخال هذا الحساب كأحد المكونات المنفصلة والمستقلة في ميزان المدفوعات الصندوق النقد الدولي في الوقت الحاضر.
2. **الاستثمار المباشر:** مقياس الاستثمار هذا يمثل صافي رأس المال في خارج الدولة وفي داخلها لتولي وممارسة السيطرة والرقابة على الأصول، على سبيل المثال فإن قيام إحدى الشركات ببناء مصنع جديد الصناعة السيارات في دولة أخرى أو شراء شركة قائمة في دولة أخرى، فإن هذه العمليات تمثل استثمار مباشر في ميزان المدفوعات للدولة المعنية، فإن قيود رصيد التسديدات ستمثل تدفقا نقديا سالبا، وبالمقابل فإذا قامت إحدى الشركات الأجنبية بشراء شركة في دولة معينة، فإن ذلك يمثل تدفقات رأسمالية وإن قيود رصيد التسديدات سيكون تدفقا نقديا موجبا
3. **القروض الخارجية:** يتضمن هذا البند مجموع القروض الخارجية التي يتم التعاقد بشأنها المقيمين في دولة معينة وغير المقيمين، وتستهدف القروض الخارجية سواء تمت تعبئتها من قبل المتعاملين الخواص، أساسا تمويل الأنشطة الاقتصادية في البلد الذي قوم بطلبها، ويتم عادة اللجوء إلى القروض الخارجية عندما لا يكفي الادخار الداخلي لتغطية حاجيات التمويل في الاقتصاد الوطني.

¹ محمود يونس، اقتصاديات دولية، دار الجامعة للنشر، الاسكندرية 2000، ص176

² اطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي و البنكي، الطبعة 02، دوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2015، ص274

ثالثاً: حساب الذهب والاحتياطات النقدية ويشتمل على ما يلي¹:

1. تصدير واستيراد الذهب : يقصد بالاحتياطات النقدية احتياطات الدولة من العملة الصعبة أي العملات المقبولة دولياً، حيث قد الذهب الخارج من الدولة أو المصدر في الجانب الدائن شأنه شأن السلع العادية التي تصدر حيث يتم الأصول في مقابله على مقابل نقدي وبالتالي نكون دائنين للعالم الخارجي بقيمة هذا الذهب حيث تلجا الدولة إلى تصدير أو استيراد الذهب وفقاً لأوضاعها الاقتصادية.

2. الاحتياطات النقدية: أي ما يتوفر لدى الدولة في الاحتياطي من العملات الدولية الكبرى وحقوق السحب الخاصة التي يصدرها صندوق النقد الدولي، فدخل تلك العملات غالباً ما يكون بمقابل أي مقابل تصدير السلع للخارج وبالتالي تقيد في الحساب الدائن، أما خروج النقد الأجنبي لمصلحة غير المقيمين فتقيد العملية في الحساب المدين.

رابعاً: السهو والخطأ

في نهاية بيانات ميزان المدفوعات يوجد بند يسمى السهو والخطأ، وهذا البند تقيد فيه أي عمليات تم إغفال قيدها في أحد الحسابات الثلاثة السابقة، أو أن يدون فيه تصحيح لقيده خطأً تم في أحد الحسابات الثلاثة، وغالباً ما يكون هذا الحساب قليل الشأن. حيث قد يكون الغرض من التسجيل فيه إحداث عملية توازن ظاهري أو حسابي للميزان².

¹ رضى عبد السلام ، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية و التطبيق ، الطبعة الثانية ، المطبعة العصرية للنشر و التوزيع ، مصر ، 2010 ،

ص161-162

² رضى عبد السلام، نفس المرجع السابق ، ص 162

المبحث الثالث: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

لقد حظيت فكرة التوازن الخارجي باهتمام كبير لذا يتوجب معرفة كل من التوازن والاختلاف في ميزان المدفوعات.

المطلب الأول : التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

1. التوازن في ميزان المدفوعات : وينقسم إلى ما يلي¹ :

أ- التوازن المحاسبي في ميزان المدفوعات :

هو أن يتحقق التكافؤ والتعادل بين جملة إيرادات الدولة من الصرف الأجنبي وجملة مدفوعاتها، وبتعبير آخر أن يحدث مساواة حسابية حتمية بين العناصر الدائنة والعناصر المدينة في الميزان بصورة إجمالية. وسمي هذا التوازن "التوازن الورقي".

ب- التوازن الاقتصادي أو الحقيقي أو الخارجي لميزان المدفوعات:

فهو الذي يتعلق ببعض الأجزاء أو حسابات ميزان المدفوعات، ويتم بمقارنة القيمة الكلية بجانب الدائن مع القيمة الكلية لجانب المدين الخاصة بكل حساب على حدا. فعند حدوث عدم توازن بين جانبي أي حساب يوصف الميزان بأنه مختل اقتصاديا. أما اذا كان هناك تعادل بين جانبي الحساب يوصف الميزان بأنه متوازن اقتصاديا .

وعليه يعرف توازن ميزان المدفوعات بأنه "الحالة التي تكون فيها المديونية مساوية للدائنية في المدفوعات المستقلة .

2- الاختلال في ميزان المدفوعات² :

يكون ميزان المدفوعات في حالة اختلال اذا كانت العمليات المستقلة ذات فائض أو عجز يتطلب تحويلا رسميا عن طريق السلطات النقدية، وقد جرى العرف على قياس إجمالي الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات على أساس العمليات الجارية ورصيد العمليات الرأسمالية طويلة الأجل، دون العمليات القصيرة الأجل لأنها ذات طبيعة وقائية في العادة .

1-مجدي محمود شهاب،سوزي عدلى ناشر ، اسس العلاقات الاقتصادية الدولية ،منشورات الحلبي الحقوقية ،لبنان ، 2010،ص111

2 احمد فريد مصطفى،الاقتصاد النقدي والدولي،الاقتصاد النقدي والدولي مؤسسة شباب الجامعة ،الاسكندرية 2009 ص2

والواقع فإن الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات قد ينشأ بسبب عدم توازن العمليات الجارية المنظورة وغير المنظورة أو عدم توازن التحويلات الرأسمالية الطويلة الأجل وقد يخفف رصيد احد الجانبين من حدة اختلال الجانب الآخر ، كان يقلل الرصيد الإجمالي للعمليات الرأسمالية مثلا من حدة العجز في رصيد العمليات الجارية وهكذا .

والعمليات التي يقصد منها موازنة الحسابات يطلق عليها عمليات "موازنة تبعية" الغرض منها تغطية هذا العجز أو الفائض ،فانتقال الذهب أو القروض يعتبران لهذا النوع الموازن،وهي تختلف عن الإيرادات والمدفوعات الأصلية التي تحدث بغض النظر عن باقي مكونات ميزان المدفوعات ،فهي تتحقق بصفة مستقلة دون أن يكون الغرض منها تسوية جانبي الميزان ،ومن أهم هذه العمليات المستقلة الصادرات والواردات السلعية وتبادل الخدمات وحركات رؤوس الأموال

المطلب الثاني :أنواع اختلال ميزان المدفوعات وأسبابه

الأول :أنواع اختلال ميزان المدفوعات .

1- الاختلال العارض أو العشوائي :

وهو ذلك النوع من الاختلال الذي يتناوب التوازن الاقتصادي الخارجي للدولة ،ويحدث نتيجة لظروف طارئة مثل تلك المرتبطة بالكوارث الطبيعية أو الآفات الزراعية التي تؤدي لحياة كثير من البشر والحيوانات ،وتهدم المنازل والمصانع والمنشآت الحيوية للدولة.

2- الاختلال الموسمي :

هو نوع من التقلبات التي تصيب ميزان المدفوعات لفترات زمنية اقل من سنة وينشأ هذا النوع من الاختلال في مجموعة الدول الأخذة في النمو في شكل خاص لاعتمادها على تصدير الحاصلات الزراعية لا تتحقق إلا في فترة زمنية محددة خلال السنة وهي نوع من التصدير ومن الناجية النظرية البحتة فإنه يمكن إزالة هذا الاختلال على مدار السنة محل الدراسة .

3- الاختلال الدوري :

وهو ذلك النوع من الاختلالات الناشئة عن التقلبات الدورية التي تتعرض لها دول اقتصاديات السوق ،وتقوم التجارة الخارجية بنقل هذه التقلبات من دولة إلى دولة أخرى و التفصيل في ذلك في الرواج الاقتصادي الذي تشهده الدول وزيادة طلبها من الإيرادات من العالم الخارجي وهذا إلى زيادة مستويات والإنتاج والتوظيف في الدول المصدرة .

4- الاختلال الهيكلي :

وهو نوع من الاختلال الذي يرتبط بهياكل الإنتاج والدخل والتوظيف للاقتصاد القومي محل الدراسة، فهذا الاختلال يظل طاغيا على هيكل ميزان المدفوعات إلى أن يحدث التغير الهيكلي المطلوب في قطاعات الاقتصاد القومي 1.

الثاني: أسباب اختلال ميزان المدفوعات

من الوجهة الاقتصادية يمكن استنتاج مجموعة من العوامل أو الأسباب المؤدية إلى اختلال ميزان المدفوعات، حيث توجد علاقة واضحة بين حجم التجارة الخارجية وتلك الأسباب، من أهم الأسباب نذكر: **التغيرات في معدلات الصرف الأجنبي:**

تعتبر تغيرات سعر الصرف عاملا هاما في إحداث الاختلالات المعروفة في موازين المدفوعات الدول المختلفة، وفي هذا الخصوص يتم أيضا التفرقة بين تغيرات أسعار الصرف المرنة أو الحرة من ناحية، والتغيرات الناشئة عن تقويم العملة بأعلى من قيمتها أو بأقل من ناحية أخرى .

يمكن القول أن تقلبات سعر الصرف ارتفاعا أو انخفاضاً من شأنها أن تؤدي إلى اختلالات متناضرة في ميزان المدفوعات ففي ارتفاع قيمة العملة الوطنية تصبح المنتجات الوطنية غالية الثمن في نظر المستهلك الأجنبي، فتزداد قيمة الواردات وتتنخفض قيمة الصادرات والعكس في حالة تحديد القيمة الخارجية للعملة المحلية عند مستوى أقل، فهنا تزداد الصادرات وتنخفض الواردات وهذا ما يؤدي إلى فائض ميزان المدفوعات

تغيرات مستوى الدخل المحلية والعالمية:

من العوامل المؤدية إلى اختلال ميزان المدفوعات لبلد ما، هي التغيرات التي تحدث في الدخل، فزيادة مستويات للدخول في دولة تعقبها زيادة في اتفاتها عن الواردات، وبطريقة متشابهة يمكن القول أن زيادة مستويات دخول الدول يؤدي إلى زيادة الطلب على الصادرات .

تغيرات مستويات الأسعار المحلية والعالمية:

يتجلى اثر أسعار المحلية على ميزان المدفوعات من خلال التضخم والانكماش التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني والتي من شأنها أن تحدث آثار على كل من الطلب العالمي على الصادرات الوطنية والطلب على الواردات الأجنبية، ففي حالة ارتفاع الأسعار محليا فان المنتجات الوطنية تصبح أسعارها

¹سامي عفيف حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، ط2، القاهرة 1994، ص33، ص34

مرتفعة نسبيا من نظر المستهلك الأجنبي، وفي الوقت نفسه تصبح المنتجات الأجنبية رخيصة الثمن من وجهة نظر المستهلك الوطني وبالتالي زيادة قيمة الواردات .

تغيير الأرصدة النقدية:

تتعرض الأرصدة النقدية للنقصان إمام اشتداد حركة المضاربة في الصرف الأجنبي، وهذا ما يؤدي إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية، وهنا يضطر البنك المركزي بهدف حماية قيمة العملة الوطنية إلى بيع العملات الأجنبية، وسحب جانب من عرض النقود الوطنية المتداولة في السوق العالمية، وهذا ما يؤدي إلى حدوث خلل في ميزان المدفوعات، والعكس صحيح إضافة إلى ذلك ما قد تتعرض له رؤوس الأموال الوطنية من تحركات قصيرة الأجل هربا من عدم الاستقرار السياسي أو الخوف من انتشار الحروب وهنا تواجه الدولة تيار التدفقات الرأسمالية إلى الخارج، وبالتالي نقصان الأرصدة النقدية وهذا ما يعرف بتحركات رؤوس الأموال الساخنة.¹

¹ عمروش شريف، السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة سعد دحلب البليدة، 2005

خلاصة:

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية وأداة من أدوات التحميل الاقتصادي، لمعرفة الوضع الاقتصادي لدولة ما، بالإضافة إلى كونه بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والمساعدات، وكل المعاملات الرأس مالية والذهب النقدي الداخلة والخارجة من البلد خلال فترة زمنية. ويمكن أن يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن أو اختلال، ونادرا ما تحدث حالة التوازن، ويحدث الاختلال لأسباب عارضة وقتية وقد يحدث بصفة دورية، كما قد يكون الاختلال صفة دائمة في الميزان كما هو الحال في موازين مدفوعات معظم الدول المختلفة.

الفصل الثالث:

دور السياسة النقدية

في تحقيق التوازن الخارجي

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية أداة مهمة لتحقيق مختلف الأهداف الاقتصادية باستخدام أدواتها ووسائلها المختلفة، ويعتبر تحقيق التوازن الخارجي من أهم هذه الأهداف، حيث يرتبط بوضعية ميزان المدفوعات ومدى قدرة هذه السياسة المحافظة على توازنه لمواجهة الصدمات الخارجية.

من خلال هذا الفصل سنتطرق لدور السياسة النقدية في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات الجزائري من خلال سعر الصرف ومعدل الفائدة والعرض النقدي مع تحليل مختلف التطورات التي عرفت خلال فترة الدراسة و المحددة بالفترة من 2006 إلى 2020 وذلك من خلال مباحث التالية :

- ❖ **المبحث الأول :** علاقة السياسة النقدية بالتوازن الخارجي .
- ❖ **المبحث الثاني:** السياسة النقدية و ميزان المدفوعات في الجزائر (2006/ 2020)
- ❖ **المبحث الثالث:** أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات .

المبحث الأول : علاقة السياسة النقدية بالتوازن الخارجي

يشير التوازن الخارجي الى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ' حيث تستخدم السياسة النقدية لعلاج اختلال ميزان المدفوعات والعودة به إلى حالة التوازن عن طريق تغيير كل من المعروض النقدي وسعر الصرف و سعر الفائدة

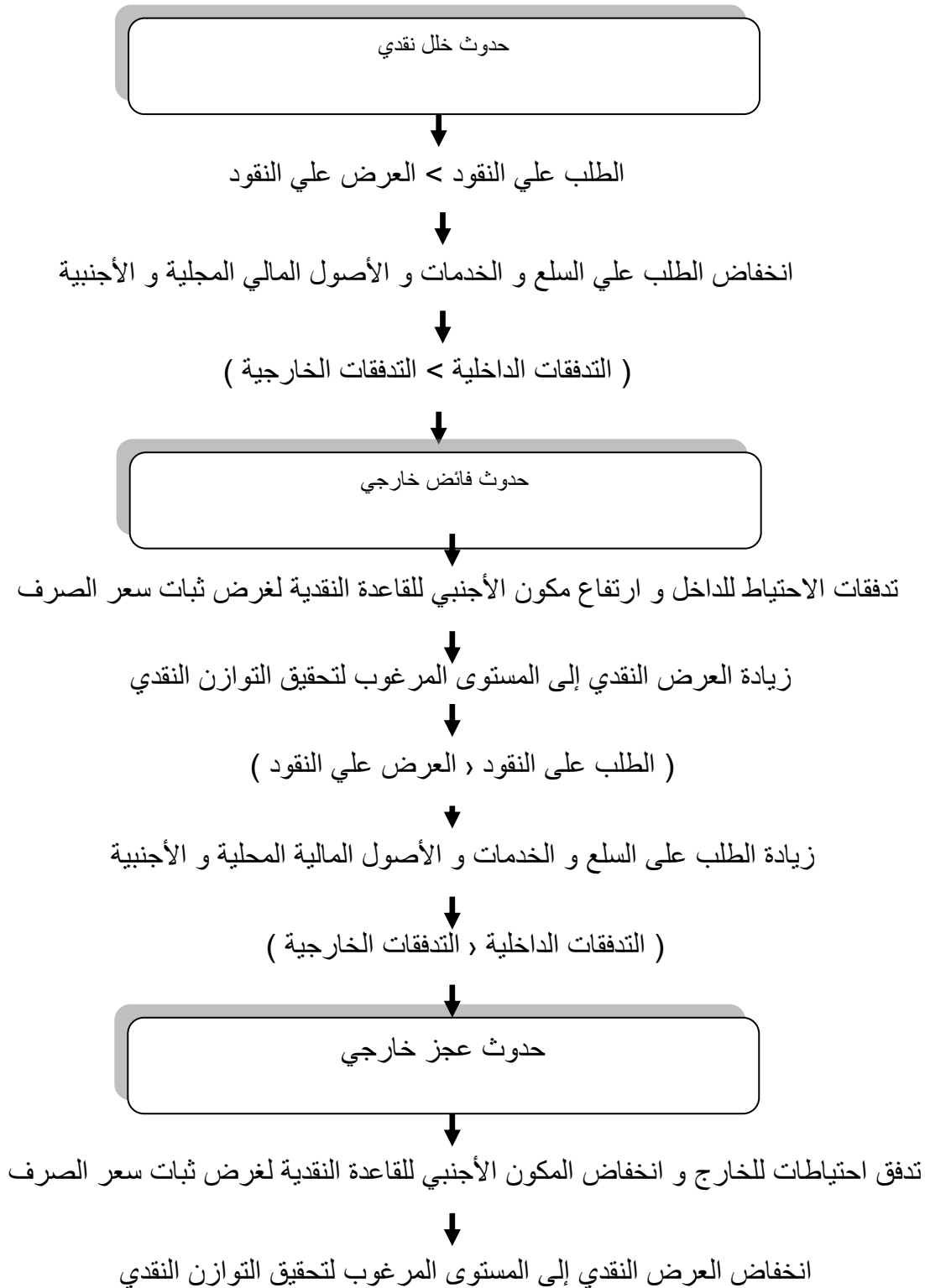
المطلب الأول: استخدام المعروض النقدي

يمكن أن نحدد تطورات المنهج النقدي في علاج خلل ميزان المدفوعات ' فقد تطور منهج النقدي لميزان المدفوعات ،ويعد هذا المنهج امتداد Harry Johnson Robert Mundel تحديد سعر الصرف منذ نهاية الستينات على كل طبيعياً لمدرسة النقديين التي نشأت في جامعة شيكاغو ،ويرى مناصرو المنهج النقدي المعاصر ان الخلل والتوازن في ميزان المدفوعات لأي دولة يجد أساسه في العلاقة بين العرض والطلب على النقود في هذه الدولة .ويرى النقديون أن ميزان المدفوعات يعتبر أساساً ظاهرة نقدية ،ويركزون في التحليل على آثار التغيير في الطلب على النقود وعرض النقود وعلى التغيير في صافي الأصول الأجنبية المملوكة للدولة (التغيير في الاحتياطات الأجنبية)،وذلك باعتبار أن التغيير في هذه الاحتياطات يمثل النتيجة النهائية لموقف ميزان المدفوعات ككل¹ .

ويمكن تلخيص وجهة نظر النقديين في آلية العلاقة بين التوازن النقدي والتوازن الخارجي في الشكل التالي:

¹ <http://etudian.dz.net/Php.showthread/vb/> مقالة منقولة من البريد الإلكتروني.

الشكل رقم 4: آلية العلاقة بين التوازن النقدي والتوازن الخارجي.



المصدر : نفس المرجع السابق ، ص 16

يوضح الشكل السابق أن التوازن الخارجي يتأرجح بين الفائض والعجز استنادا إلى الخلل والتوازن النقدي، فالزيادة في الطلب على النقود عن العرض تؤدي في النهاية إلى حدوث فائض خارجي مرجعه انخفاض الطلب على السلع والخدمات والأصول المالية المحلية والأجنبية، يؤثر الفائض الخارجي بدوره على زيادة العرض النقدي من خلال تدفق الاحتياطات الأجنبية إلى الداخل وهي جزء من القاعدة النقدية. ويختلف تحليل المنهج النقدي في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة عنه في ظل أسعار الصرف الحر أو المرنة.

فإذا كان ميزان المدفوعات في حالة عجز فإنه يجب إتباع سياسة نقدية انكماشية والعمل على تخفيض المعروض النقدي، ويتم ذلك برفع سعر الخصم أو دخول عمليات السوق المفتوحة أو وضع سوق للائتمان وغيرها، ويحدث هذا أثرا ايجابيا على ميزان المدفوعات في عدة نواحي نذكر منها :

- ❖ تخفيض مستوى الأسعار، والذي يعني أن تصبح منتجات الدولة أرخص نسبيا في الأسواق الخارجية فيزداد الطلب عليها، وفي المقابل تصبح السلع المستوردة مرتفعة السعر فيقل الطلب عليها وفي المقابل تصبح السلع المستوردة مرتفعة السعر فيقل الطلب عليها وبالتالي فالنتيجة زيادة الصادرات وانخفاض الواردات .
- ❖ تخفيض القوة الشرائية والسيولة في الدولة يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المحلية والأجنبية، ومع تخفيض الاتفاق الكلي تقل الواردات، حيث يتوقف ذلك على الميل الحدي للاستيراد .
- ❖ رفع سعر الفائدة يجذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدولة، التي تقوم بالاستفادة من سعر الفائدة المرتفع وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية ويساعد ذلك على تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.

المطلب الثاني: استخدام سعر الصرف في التأثير على ميزان المدفوعات

إن اتجاه السلطات الاقتصادية إلى خلق سياسة نقدية تستطيع تحقيق الأهداف المتعلقة بالاقتصاد الداخلي يتطلب احد الخيارين¹ :

جدول(01): خصائص الاقتصاد و فاعلية السياسة النقدية

¹ لعززي حسيبة دور وفعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي، اطروحة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2010، 2011، ص 139، ص 140.

نظام سعر الصرف	خصائص الاقتصاد	فاعلية السياسة النقدية
الثابت	<ul style="list-style-type: none"> — حرية انتقال رؤوس الأموال — ارتفاع قيمة السلع التي يتم الانجاز فيها دوليا (ارتفاع حجم التجارة الدولية). 	<ul style="list-style-type: none"> — تصبح السياسة النقدية غير فعالة وعادة ما يتساوى معدل الفائدة مع المعدلات الدولية.
الثابت	<ul style="list-style-type: none"> — عدم حرية انتقال رؤوس الأموال. — ارتفاع قيمة السلع التي لا يتم الاتجار فيها دوليا (انخفاض حجم التجارة الدولية). 	<ul style="list-style-type: none"> — تؤدي السياسة النقدية دورا فعالا في التأثير على الطلب الكلي.
المرن	<ul style="list-style-type: none"> — حرية انتقال رؤوس الأموال. — ارتفاع نسبة السلع التي يتم الاتجار فيها دوليا. 	<ul style="list-style-type: none"> — تتسم السياسة النقدية بالفعالية وإمكانية امتصاص الصدمات الخارجية.
المرن	<ul style="list-style-type: none"> — عدم حرية انتقال رؤوس الأموال . — ارتفاع قيمة السلع التي لا يتم الاتجار فيها دوليا. 	<ul style="list-style-type: none"> — السياسة النقدية تصبح فعالة من خلال سعر الفائدة وسعر الصرف.

المصدر:لعزازي حبيبة, مرجع سابق, ص140

فيما يتعلق بأهمية السياسة النقدية في ظل سعر الصرف الثابت، نجد عدم قدرة السلطات النقدية في ظل هذا النظام على بناء السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الحقيقي، نظرا لافتقار السلطات الاقتصادية القدرة على السيطرة في ظل حرية تدفقات رؤوس الأموال على المتغيرات النقدية، وارتفاع درجة حساسية الاقتصاد للصدمات الخارجية وهذا ما يؤدي إلى تغيير سعر الصرف على ميزان المدفوعات، ففي حالة وجود العجز في ميزان المدفوعات تلجأ الدولة لتخفيض قيمة عملتها الخارجية، أي رفع سعر الصرف الأجنبي، ويؤدي هذا الإجراء إلى زيادة الصادرات وتقليل الواردات إلا أنه لكي تحدث هذه السياسة أثارها المرجوة لابد من توفر مجموعة من شروط:

- ❖ بالنسبة للصادرات : فيجب أن يكون العرض المحلي لسلع التصدير مرنا، وأن يكون الطلب على صادرات الدولة مرنا أيضا.
- ❖ بالنسبة للواردات: أن يكون الطلب المحلي على الواردات السلعية مرنا ، و أن يتمتع عرض الواردات بالمرونة الكافية . ويمكن أن نبين هنا اثر تخفيض قيمة العملة على ميزان المدفوعات ، بحيث أن التغيرات في الأسعار المحلية سببها القيام بتعديلات في سعر الصرف . فالتخفيض في قيمة العملة لدولة ما في المستوى العام للأسعار المقومة بالعملة المحلية ، لكل من السلع المستوردة و المصدرة مما يترتب عليه أيضا زيادة في أسعار السلع غير المتاجر بها نتيجة لأثر الإخلال ، و لكن

بدرجة اقل يؤدي ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى الزيادة في الطلب على النقود الاسمية ، و التي هيا بدورها دالة مستقرة للدخل النقدي ، و إذا لم يتم تلبية هذا الطلب بالمصادر المحلية ، يمكن أن يأخذ تدفق تقدي من الخارج ، و هذا ما يؤدي إلى حدوث فائض في ميزتن المدفوعات و من تم زيادة في الاحتياطات الدولية و يترتب على تخفيض قيمة العمل تخفيض الرصيد الحقيقي المحلي من النقود مما يجبر المواطنين على مواجهة ذلك من خلال أسواق المال أو السلع الدولية ، و هكذا يستمر الفائض في ميزان المدفوعات إلى ان يتحقق التوازن في الرصيد النقدي ، أي أن اثر التخفيض في قيمة العملة ،ويؤدي إلى زيادة الأسعار في الأجل الطويل . والعكس صحيح ففي حالة زيادة قيمة العملة ينجم عنها عجز مؤقت في ميزان المدفوعات ، يترتب عليه تخفيض أسعار المحلية مما يخفض الطلب على الأرصدة النقدية مؤديا إلى زيادة عرض النقود .

والخلاصة هي أن التغيرات في أسعار الصرف غير قادرة تحقيق توازن دائم في ميزان المدفوعات وإنما يجعل منه فقط فإذا كان ميزان المدفوعات في حالة عجز فان تخفيض قيمة العملة يمتص الزيادة في الأرصدة النقدية ويعيد التوازن .

المطلب الثالث: تأثير سعر الفائدة على ميزان المدفوعات

إن سعر الفائدة هو الأداة التقليدية لإدارة سعر الصرف، حيث تستطيع السلطات النقدية عن طريق تحديد هذا السعر ، أن تؤثر على عرض النقود والطلب عليها بطريقة تساهم في تحقيق التوازن على سوق الصرف عند سعر الصرف المرغوب للعملة الوطنية . ويؤدي الارتفاع الكافي لسعر الفائدة إلى دخول رؤوس الأموال بدرجة كافية تضمن للدولة أن تعوض الاختلال المحتمل والمتوقع في ميزان المدفوعات والنواتج من المعاملات الجارية ،وهنا تظل سوق الصرف في حالة توازن عند سعر الصرف القوي .وفي حالة سعر الصرف الثابت أو شبه الثابت فان تأثير سعر الفائدة يسمح بإحكام الرقابة المباشرة على النقود والطلب عليها ، وأيضاً تعديل المقابل الخارجي¹.

تترجم السياسة النقدية الانكماشية إلى انخفاض معدلات النمو المعروض النقدي ، وهذا العمل يؤدي الى ارتفاع أسعار الفائدة ويؤدي إلى تأثير مزدوج²:

- دخول رؤوس الأموال الدولية والتي يتم جذبها عن طريق العوائد في الأسواق المالية .
- دخول رؤوس الأموال الأجنبية وتمويل العجز التجاري ،والتي تدعم بشكل آني سعر الصرف وهذا يفسر بان السلطات النقدية تسمح بالتأثير على سعر الفائدة لتدعيم عملياتها على معدل النمو الكتلة

¹ احمد فريد مصطفى ،سهير محمد السيد حسن،السياسات النقدية والبعد الدولي ،مؤسسة شباب الجامعة مصر

² Bernard bernier.intiatiiona la macroeconomie ;dunod ;paris ;2007 ;p471

النقدية، وان استقرار سعر الصرف يكون من طرف البنك المركزي وذلك بالتأثير على سعر الفائدة لتغيير حركة رؤوس الأموال .

المبحث الثاني: السياسة النقدية وميزان المدفوعات في الجزائر (2006-2020)

لقد مرت الجزائر بفترة صعبة في التسعينات وبحلول الألفية الثالثة بدأت الأوضاع تتحسن نوعا ما، وذلك بصدور عدة قوانين، كما عرف ميزان المدفوعات تذبذبات كبيرة خلال الفترة المدروسة، وهذا ما نحاول توضيحه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2006-2020

1 قانون النقد والقرض

في إطار الانتقال من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق، صدر قانون النقد والقرض في 1990 بهدف أساسي يتمثل في إعادة حقن قواعد ومبادئ اقتصاد السوق، وإعادة الاعتبار إلى ملاءة مؤسسات الدولة والبنوك، وكذلك إعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وعدم التمييز بين الأعوان الاقتصاديين في منح القروض بالإضافة إلى إبراز دور النقد و السياسة النقدية و إرجاع صلاحيات السلطة النقدية في تسيير النقد .

ومن أهم المبادئ الأساسية لقانون النقد والقرض 90-10:

1. الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية.
2. الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة.
3. الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض.
4. إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة.
5. وضع نظام بنكي على المستويين.

2- أهم التطورات الحاصلة بعد صدور قانون النقد والقرض

ابتداء من سنة 2006 دخل الاقتصاد الجزائري مرحلة تطويرية جديدة تزامنت مع الارتفاع المتواصل والكبير في أسعار النفط، وهو ما أصبح يعرف بالطفرة النفطية التي انعكست بالإيجاب على الاقتصاد الوطني، وجعلته يعيش في بجموحة مالية في ظل تدفق الموارد المالية الهائلة على الاقتصاد الوطني، وهو ما انعكس على كل جوانب الاقتصاد، حيث تبنت السلطات الجزائرية خلال هذه المرحلة عدة إصلاحات، كان لها وقعها وأثرها على مسار السياسة النقدية الحالية، والتي نلخصها كما يلي :

أ- الأمر رقم: 01-01: والمؤرخ في 27 فيفري 2001 المعدل والمتمم للقانون 90-10

المتعلق بالنقد والقرض، ادخل هذا الأمر بعض التعديلات على قانون النقد والقرض 10-90، وذلك بالفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر والسلطة النقدية لتعزيز الاستقلالية النقدية، وذلك بالتخلي عن عهدة المحافظ ونوابه وتعيينه بمرسوم رئاسي كما

فصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض باعتباره سلطة مستقلة

ب- الأمر رقم 03-11: ظهر هذا القانون في 26 أوت 2003 بعدما لاحظت السلطات

الضعف الذي لازال يتخبط فيه أداء الجهاز البنكي مقارنة بالتحويلات الاقتصادية السريعة، خاصة بعد فضيحة بنك الخليفة وبنك التجاري والصناعي، حيث اتضح ضعف

آليات المراقبة التي يستعملها بنك الجزائر، فجاء هذا الأمر بعدة نقاط تسمح لبنك الجزائر بممارسة صلاحياته بشكل أحسن حيث:

- ❖ تم الفصل بين مجلس الإدارة المكلفة بتسيير البنك كمؤسسة، وبين مجلس النقد والقرض و به الذي يمارس اختصاصات جوهرية في مجال سياسة النقد والقرض.
- ❖ توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض المخول باختصاصات في مجال السياسة النقدية
- ❖ وسياسة الصرف، والتنظيم والإشراف وأنظمة الدفع.
- ❖ إقامة هيئة رقابية، مكلفة بمهمة متابعة نشاطات البنك ولا سيما النشاطات المتصلة بتسيير
- ❖ مركزية المخاطر ومركزية المستحقات غير المدفوعة والسوق النقدية.
- ❖ يعزز القانون التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي، ويشير هذا المضمون
- ❖ إلى شروط عرض التقارير الاقتصادية والمالية والتقارير المتصلة بالتسيير التي يرفعها بنك الجزائر إلى مختلف مؤسسات الدولة.
- ❖ ينشأ لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية للإشراف على تسيير الأرصدة الخارجية والمديونية الخارجية.
- ❖ ينظم سيولة أفضل في انسياب المعلومات المالية، التي أصبحت ضرورية بحكم مكافحة
- ❖ الآفات المعاصرة تبييض الأموال.
- ❖ يسمح بضمان حماية أفضل للبنوك، ومن شأنه أيضا أن يعزز شروط ومقاييس اعتماد
- ❖ البنوك ومسيري البنوك والعقوبات الجزائية التي يتعرض لها مرتكبو المخالفات.
- ❖ يصدر مجلس النقد والقرض نظام يحدد الحد الأدنى الجديد لرأسمال البنوك والمؤسسات
- ❖ المالية، ويستعمل على هذا الأساس بنك الجزائر على تعزيز التقييم الطلبات الاعتمادات الجديدة.

❖ يشكل قاعدة الرقابة على الوثائق والمستندات، ويسمح بالتقييم والاطلاع السريع على تطور الوضعية المالية الخاصة بكل بنك بما فيها الملاءة.

وتدعيما لهذه النقاط جاء تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي واضحا فيما يخص

الإصلاح، حيث حدد طبيعة الإصلاح بإتباع الخطوات التالية:

✓ وضع نصوص تشريعية وتنظيمية لتأطير هذه الوظيفة: وهذا من خلال تطهير محافظ البنوك العمومية لمواكبة التطورات العصرية.

✓ إعادة تنظيم الجهاز البنكي بعد تطهيره مباشرة: وهذا حتى يتكيف مع كل النشاطات والوظائف التي نجدها في البنوك العالمية، من خلال بناء إستراتيجية طموحة تعتمد على تكوين الموارد البشرية وإدخال وسائل المعلوماتية ووجود سياسة تسويقية مصرفية اتجاه العملاء، تسمح بتعبئة ادخار العائلات وتوفير القروض اللازمة لتمويل الاستثمارات المنتجة. كما يتحتم على الجهاز البنكي التوجه إلى التخصص، وإضفاء التنافسية من خلال مختلف المنتجات المالية التي يطرحها في السوق لتلبية كل الاحتياجات التمويلية للاقتصاد، وهذا ما يعني فتح المجال للمشاركة الخاصة سواء الوطنية أو الأجنبية.

✓ إعادة تنظيم النظام البنكي بالاستناد على مجموعة من البنوك العمومية المطهرة ماليا والعصرية: بالرغم من أنها ستتحمل عبء إعادة الهيكلة الاقتصادية والصناعية ولكن بهدف إعادة انطلاق الاقتصاد الوطني ليطماشى مع متطلبات اقتصاد السوق.

✓ أهمية إيجاد بورصة للقيم المالية تواكب التنمية والبناء الاقتصادي: إن البلد الذي هو في حاجة كبيرة إلى أموال للتنمية الاقتصادية يجب أن يتوفر على مؤسسات مالية كبرى مثل البورصة التي هي عبارة عن سوق مالية ذات أهمية بالغة في استيعاب الأموال المدخرة الضرورية للاستثمارات في الهياكل القاعدية الحيوية.

✓ العمل على وضع منتجات مالية جذابة: وهذا يسمح بجذب واحتواء الأموال المكتنزة خاصة عند القطاع الخاص، وتكثيف الجهود اتجاه أسواق البورصات الأجنبية.

ج- الأمر رقم 04-10: المؤرخ في 26 أوت 2010 يعدل ويتم الأمر رقم : 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، وجاءت المادة (2) لتعدل وتتم المواد 9 و32 و35 من الأمر رقم 03-11 المذكور أعلاه كما يلي:

➤ المادة 09: بنك الجزائر مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي (بدون تغيير حتى)، ولا يخضع للإجراءات المحاسبية العمومية ورقابة مجلس المحاسبة، كما لا يخضع إلى التزامات التسجيل في السجل التجاري.

➤ **المادة 32:** بغض النظر عن أحكام المادة 13 من القانون رقم : 04-17 المؤرخ في 07 يوليو سنة 1984 والمتعلق بقوانين المالية، يعفي بنك الجزائر بخصوص كل العمليات المرتبطة بنشاطاته، من كل الضرائب أو الحقوق أو الرسوم أو الأعباء الجبائية مهما تكن طبيعتها.

➤ **المادة 35 :** تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسة النقدية، وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي. ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية، ويوجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة توزيع القرض وتنظيم السيولة ، ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية اتجاه الخارج وضبط سوق الصرف والتأكد من سلامة النظام المصرفي وصلايته .

➤ **المادة 3:** يتم للأمر رقم 3-11 المؤرخ في 26 أوت سنة 2003 بمادة 36 مكرر تحرر كما يلي:
المادة 36 مكرر: يعد بنك الجزائر ميزان المدفوعات ويعرض الوضعية المالية الخارجية للجزائر وفي هذا الإطار، يمكنه أن يطلب من البنوك والمؤسسات المالية وكذلك الإدارات المالية وكل شخص معنى، تزويده بالإحصائيات والمعلومات التي يراها مفيدة.

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية وتطورات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2006-2020

تنوعت أدوات السياسة النقدية خلال الفترة المدروسة، كما عرفت الكتلة النقدية تطورات مهمة خلال هذه الفترة سنتطرق إليها من خلال هذا المطلب.

1 أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2006-2020

سعى لتحقيق الأهداف النهائية و الوسيطة للسياسة النقدية في الجزائر، يسعى بنك الجزائر إلى احتواء فائض السيولة بالكامل في السوق النقدية مستحدثا أساليب جديدة للرقابة الغير مباشرة إلى جانب الأساليب السابقة، وعموما تتمثل أهم الأدوات الغير مباشرة التي يعتمد عليها بنك الجزائر منذ سنة 2000، ولغاية الوقت الحالي فيما يلي :

آلية الاحتياطي الإجباري: تؤدي آلية الاحتياطي الإجباري دورا مهما في التحكم في السيولة المصرفية من خلال ارتكازها على تجميد جزء من الودائع التي تحصلت عليها البنوك التجارية في حساب لدى البنك المركزي، وتعتمد اليتها على رفع نسبة الاحتياطي في الحالات التي يزيد فيها. في الجزائر تعتبر سياسة الاحتياطي الإجباري من الآليات الرقابية التي يستخدمها القانون 90-10 حيث خصصها بمادة قانونية صريحة، حدد فيها صلاحيات بنك الجزائر في فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28% إلا في الحالات الضرورية المنصوص عليها قانونا، وفرض استخدامها كإحدى أدوات السياسة النقدية. إلا أن الأمر 03-11 المعدل والمتمم للقانون 90-10 لم يذكر أداة الاحتياطي

الإجباري بصورة مباشرة، غير أن بنك الجزائر أعاد تقنينها عبر تعليمية صادرة عنه سنة 2004، والتي حدد من خلالها خضوع مختلف الودائع الجارية لأجل، سندات الصندوق، الودائع المشترطة في عمليات الاستيراد) لمعدل الاحتياطي الإجباري الذي يمكن أن يصل حتى 15% دون استثناء وبنفس الأسلوب. ويتم تحديد وعاء الاحتياطي الإجباري بصورة شهرية تبدأ من منتصف الشهر، بالإضافة إلى ذلك فإن تطبيق هذه السياسة في الجزائر يتضمن منح بنك الجزائر على الاحتياطات الإجبارية في شكل فائدة، يتم حسابها انطلاقاً من حجم الاحتياطات ومدة مكوثها لدى بنك الجزائر

تسهيل الوديعة: والتي تم إقرارها بموجب التعليم رقم 04/05 الصادرة 14 جوان 2005، حيث تلجأ البنوك لتشكيل ودائع على مستوى البنك المركزي إمال 24 ساعة أو ل 7 أيام أو 3 أشهر مقابل عائد يحدده بنك الجزائر، بهذه الوسيلة منحت مرونة كبيرة للبنوك في تسيير ميزانيتها. وتجدر الإشارة أن إعادة الخصم ونظام الأمانات ومناقصات القروض لم يعد يعتمد عليها بنك الجزائر حالياً، وذلك بسبب عدم اكتتاب البنوك في مناقصات القروض وعدم لجوئها إلى الأمانات ، فهدف البنك المركزي لم يعد موضح السيولة بل امتصاص الفائض من السيولة. كما ننوه كذلك أنه في سنة 2009 تم تدعيم الإطار التنظيمي لهذه الأدوات وذلك بعد صدور التنظيم رقم 02-09 المؤرخ في 26 ماي 2009 والمتعلق بعمليات وأدوات واجراءات السياسة النقدية. ويظهر تطور معدلات أدوات السياسة النقدية خلال هذه الفترة من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم (02): تطور معدلات ادوات السياسة النقدية خلال الفترة (2006 - 2020)

السنوات	معدل المكافئة في الاحتياطي الإجمالي	معدل حساب الاحتياطي الإجمالي	معدل إعادة الخصم %	المعدل المستهدف لنظام الأمانات لـ 24 ساعة	سندات العرض		
					استرجاع السيولة		تسهيلات الودائع %
					استرجاع السيولة لـ	استرجاع السيولة لـ	
2006			6	10,75			8,25
2007		3	6	8,75			8,25
2008	2,5	4,25	5,5	8,75	2,75		8,25
2009	2,5	6,25	4,5	4,5	1,75		8,75
2010	1,75	6,5	4	4,5	0,75		4,5
2011	1	6,5	4	4,5	1,25	1,9	4,25
2012	1	6,5	4	4,5	1,25	2	
2013	1	6,5	4		1,75	2,5	
2014	0,75	8	4		1,25	2	
2015	0,5	8	4		0,75	1,25	
2016	0,5	9	4		0,75	1,25	
2017	0,5	9	4		0,75	1,25	
2018	0,5	11	4		0,75	1,25	
2019	0,5	12	4		0,75	1,25	
2020	0,5	12	4		0,75	1,25	

المصدر : النشرة الإحصائية، بنك الجزائر رقم 01/سبتمبر 2009 ص، 12 رقم 09 ديسمبر 2012 ص 17، رقم 22/جوان 2016 ص 17، رقم 29/مارس 2019 ص 16.

يظهر حاليا من خلال الجدول أن أداة الاحتياطي الإجباري دخلت حيز التطبيق ابتداء من سنة 2007 (أفريل) بمعدل 3%، لتبدأ هذه النسبة في الارتفاع شيئا فشيئا، حيث بلغت 4.25% سنة 2007، 6.25% سنة 2008، ثم استقرت بعدها عند مستوى 6.5% لأربع سنوات متتالية، لم تتغير هذه النسبة إلا بعد صدور التعليم رقم 07-13 في 24 ديسمبر 2014، حيث ارتفعت هذه النسبة إلى 8% سنة 2013 و 2014 ثم إلى 9% سنة 2015 و 2016، وذلك بموجب التعليم رقم 09-03 المؤرخة في 25 فيفري 2015، وفي سنة 2012 ارتفعت نسبة الاحتياطي القانوني إلى 11% بموجب التعليم رقم 01-12 الصادرة في 29 أبريل 2017 ووصل إلى 12.00%، ليستقر سنتي 2018-2019، أما بالنسبة لأداة إعادة الخصم، فهي لم تستعمل من طرف بنك الجزائر إلا في بداية الفترة حيث بلغ معدل إعادة الخصم 6% سنة 2005، ليبدأ هذا المعدل في الانخفاض بشكل مستمر لغاية استقراره عند 4% سنة 2009، وهذا الانخفاض ما هو إلا نتيجة لانخفاض لجوء البنوك إلى طلب إعادة التمويل من طرف بنك الجزائر بسبب فائض السيولة المصرفية يثبت معدل إعادة الخصم عند مستوى 4% منذ سنة 2009 ولغاية سنة 2019 بسبب انعدام إعادة التمويل من طرف بنك الجزائر.

وبشأن نظام الأمانات ومناقصات القروض استعملت هاتين الأداةين في البداية، لتتخفف معدلاتها تباعا لغاية سنة 2010، ومنذ هذه السنة تخلى بنك الجزائر عن استعمال هاتين الوسيلتين لان الهدف أصبح هو امتصاص السيولة من السوق النقدية. أما فيما يخص أداة استرجاع السيولة، فيبدو من خلال الأرقام أنها الأداة الأكثر نشاطا خلال هذه العشرية، حيث عرفت معدلاتها تغيرات دورية بين الارتفاع والانخفاض فاسترجاع السيولة ل 7 أيام دخلت حيز التطبيق سنة 2007 بمعدل 2.75% لينخفض هذا المعدل إلى 0.75% لسنة 2009، ثم تراوح بين 1.25 و 1.75 ما بين 2010 إلى 2012 ليستقر هذا المعدل عند 0.75% منذ سنة 2014 ولغاية 2019.

أما استرجاع السيولة ل 3 أشهر والتي دخلت حيز التطبيق سنة 2009 بمعدل 1.9%، شهدت ارتفاعا محسوسا منذ 2010 إلى 2012 أين بلغ معدلها 2.5% لتعاود الانخفاض تدريجيا وتستقر عند 1.25% منذ 2014 ولغاية 2019 وأخيرا أداة تسهيلة الوديعة، استقرت معدلاتها عند 0.3% في اغلب السنوات منذ سنة 2010 إلى غاية 2019، و لم تعرف هذه المعدلات تغيرات كثيرة، حيث ارتفعت سنة 2012 و 2013 إلى 0.75%.

2- تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة 2006-2020

نتطرق هنا إلى تبيان تطور الكتلة النقدية ومن ثم تحلّل تطور مقابلاتها خلال الفترة المدروسة (2006 - 2020)

أ - تطور الكتلة النقدية M2 (2006-2020) : ويتم إيضاح ذلك من خلال الجدول التالي:
 الجدول رقم (03): تطور الكتلة M2 (2006 - 2020) (الوحدة مليار دينار)

البيانات / السنوات	الودائع لأجل شبه النقود	العرض النقدي M2	معدل النمو M2
2006	974,35	2022,35	13,03
2007	1235	2473,51	22,29
2008	1485,19	2901,53	17,3
2009	1724,04	3354,44	15,6
2010	1577,45	3738,03	11,43
2011	1724,17	4146,9	10,93
2012	1766,1	4933,7	18,97
2013	1761	5994,6	21,5
2014	1991	6955,9	16,3
2015	2228,9	7173,1	3,12
2016	2524,3	8162,8	13,79
2017	2787,5	9929,2	21,63
2018	3333,6	11015,1	10,93
2019	3691,7	11941,5	8,41
2020	4083,7	11686,8	-2,133

المصدر: التقرير السنوي الصادر عن البنك الجزائري, للسنوات 2010-2013-2015-2018, النشرة الإحصائية بنك الجزائر رقم 32 ديسمبر 2019 ص 21.

نلاحظ التطور المسجل في نمو الكتلة النقدية من سنة لأخرى، فبعدما سجل توسع في نمو الكتلة النقدية M2 2022.53 مليار دج في سنة 2005 و 2473.51 مليار دج في سنة 2006 وهذه الزيادة في الكتلة

النقدية بنسبة 22.3 % في 2006 ناجم عن التوسع القوي لشبكة الكتلة النقدية التي تتكون من الودائع بالعملة الصعبة ومن الودائع لأجل التي ارتفعت بسبب الادخار المالي لسونطراك إضافة إلى ارتفاع الأرصدة الخارجية الصافية وانخفاض الاعتمادات المقدمة للدولة وهذا في السياق اتسم بزيادة ضعيفة في القروض الممنوحة للاقتصاد وفي نهاية المطاف زيادة الكتلة النقدية M2 في 2007 بلغت 2901.53 مليار دج بزيادة قدرها 17.3% مقارنة 2006 بسبب ارتفاع الأرصدة الخارجية الصافية.

ثم انتقلت M2 إلى 3354.4 مليار دج في سنة 2008 بمعدل نمو 15.6% مقارنة بسنة 2007 نتيجة التراكم المتزايد للادخار المالي لجزء من عائدات صادرات قطاع المحرقات أو الودائع بالعملة الصعبة ومداخيل الأسر وارتفاع الودائع لأجل بالعملة الوطنية وهي المكون الأساسي ل M2، إن الارتفاع المسجل في ادخار أسر كان بفضل تزايد ثقتهم في العملة الوطنية وبالتالي انعكست الآثار الإيجابية على استقرار الأسعار في نهاية 2009 بلغت M2 قيمة 3738.03 مليار دج ، كما بلغت M2 في نهاية 2010 قيمة 4933.7 مليار دج.

كما أن معدلات نمو سجلت تباطؤ ملحوظا من 2007 إلى غاية 2011 مما يوحي بتباطؤ التوسع النقدي خلال هذه الفترة نتيجة تحكم البنك المركزي في السياسة النقدية ولكن ابتداء من 2011 عاد معدل نمو الكتلة النقدية إلى الارتفاع من 10.9 % سنة 2010 إلى 18.9 % سنة 2011 و 21.5 % سنة 2012 وذلك تزامنا مع انطلاق برنامج دعم النمو وفي سنة 2014 سجلت الكتلة النقدية أدنى مستويات نموها بمعدل 3.2 وذلك راجع إلى تدهور أسعار البترول على إثر الأزمة العالمية، وما انجر عنها من انخفاض في نمو احتياطات الصرف سنة 2015 و 2016، عادت معدلات نمو الكتلة النقدية إلى الارتفاع من جديد نتيجة الارتفاع في الأسعار البترول وتراكم احتياطات الصرف. والودائع بالعملة الصعبة وكذا انطلاق البرنامج الخماسي، ولكن سرعان ما عاد معدل نمو الكتلة النقدية إلى الانخفاض من 8.4 % إلى 2.13 % وذلك راجع إلى تدهور أسعار البترول.

ب- تطور مقابلات الكتلة النقدية (2006-2020)

ويتم إيضاح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (04): تطور مقابلات الكتلة النقدية (2005 - 2019)

البيانات / السنوات	صافي الموجودات الخارجية	معدل النمو %	قروض الدولة	معدل نمو %	قروض الاقتصاد	معدل نمو %
6200	776	357,49	667,5	-20,1	993,73	-13,46
7200	1310,8	68,91	569,7	-14,65	1078,4	8,5
8200	1755,7	33,9	578,6	1,55	1266,8	17,5
9200	2342,6	33,4	423,4	2682	1380,2	8,9
1020	3119,2	33,2	-20,6	104,8	1535	11,2
1120	4179,7	33,9	-933,2	4430	1779,8	15,9
1220	5515	31,9	-1304,1	39,7	1905,4	7,1
1320	7415	34,5	-2193,1	68,2	2205,2	15,7
1420	10246,9	38,2	-3627,3	65,4	2615,5	18,6
1520	10886	6,3	-3488,9	-30,9	3086,5	18
1620	11997	10,2	-3510,9	5,88	3268,1	5,88
1720	13922	16	-3406,6	-2,97	3726,5	14,02
1820	14940	7,3	-3334	-2,21	4287,5	15,05
1920	15225,2	1,9	-3235,4	2,95	5156,3	20,26
2020	15734,5	3,345	-1992,4	-3841	6504,6	26,14

المصدر: التقرير السنوي الصادر عن البنك الجزائري، للسنوات 2010-2013-2015-2018، النشرة الإحصائية بنك الجزائر رقم 32 ديسمبر 2019 ص 21.

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

عرفت الموجودات الخارجية في الجزائر خلال هذه الفترة ارتفاعا مطردا بانتقالها من 776 مليار دج سنة 2005 إلى 15734.5 مليار دج سنة 2019 أي تضاعف بحوالي 19 مرة أو أكثر خلال هذه الفترة، ويرجع هذا التطور إلى ارتفاع أسعار البترول وما انجر عنها من ارتفاع في احتياطات الصرف أما مساهمة هذا المقابل في بنية الكتلة النقدية فإنها أظهرت نسبة مرتفعة جدا، ففي بداية هذه الفترة (2005-2009) مثلت هذه المساهمة ما بين 38% و 83%، لتقفز هذه النسبة بشكل مطرد حيث تجاوزت 100% أي أن الموجودات الخارجية قاعدة الارتكاز بالنسبة للاستقرار الدائم للاقتصاد الكلي، التي تمت العودة إليها في بداية فاقت الكتلة النقدية في حد ذاتها، وذلك ابتداء من سنة 2010 ولغاية سنة 2019 حيث تراوحت بنسبة المساهمة بين 100% و 135%.

كما شهدت القروض المقدمة للاقتصاد بدورها ارتفاع طيلة هذه الفترة بانتقالها من 993.73 مليار دج سنة 2005 إلى 6504.6 مليار دج سنة 2019، حيث تضاعفت بحوالي 6 مرات خلال هذه الفترة، يرجع سبب هذا الارتفاع في القروض المقدمة للاقتصاد إلى تمويل البرامج التنموية التي انطلقت خلال هذه الفترة. أما مساهمة القروض المقدمة للاقتصاد في تشكيل الكتلة النقدية فإنها تحتل المرتبة الثانية بعد الموجودات الخارجية ونسبة المساهمة تتراوح ما بين 49% و 55%.

المطلب الثالث: سعر الصرف في الجزائر

1- نظام سعر الصرف: يتمثل هدف سياسة الصرف في الجزائر منذ النصف الثاني من سنوات 1990 في ضمان استقرار سعر الصرف الحقيقي للدينار في الأجل الطويل عند قيمته التوازنية، التي تحددها أساسيات الاقتصاد الوطني ويعتبر توازن الأسعار النسبية سنوات 2000 لأن تحليل الدورة الطويلة للاقتصاد الوطني تؤكد أن الجزائر عرفت في الماضي فترة طويلة من الاختلالات المالية تبعثها تعديلات مضرّة بالنمو والتنمية الاقتصادية.

وتقوم طريقة الحساب على تحديد مؤشرات التنافسية على أساس ترجيح معدلات الصرف الاسمية للدول الشريكة ومؤشرات أسعار الاستهلاك فيها بأوزانها النسبية في المبادلات التجارية مع الجزائر، وتسمح هذه

الطريقة بضمان عدم تأثير الحركة في معدل الصرف على التوازن طويل الأجل لمعدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار.

وتتدرج سياسة تسيير سعر الصرف في الفترة الحالية من قبل بنك الجزائر في إطار سياسة التعويم الموجه لسعر الصرف الدينار مقابل العملات الأجنبية الرئيسية، وهي عملات أهم شركاء الجزائر التجاريين، ويتمثل هدف سياسة الصرف في ضمان استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار، ونبين في هذا الجدول تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.

الجدول رقم (05): تطور معدلات صرف دج مقابل الاحتلال الفترة (2006-2020)

السنوات	سعر الدينار بالدولار
2006	75.2
2007	77.0
2008	79.0
2009	77.30
2010	72.01
2011	73.30
2012	72.65
2013	69.36
2014	64.58
2015	72.40
2016	74.40
2017	72.84
2018	77.54
2019	79.2
2020	80.4

المصدر: المديرية العامة للجمارك، النشرة الإحصائية بنك الجزائر رقم 32 ديسمبر 2019، ص 21.

الملاحظ من الجدول أنه بعد ما تم إنشاء سوق الصرف ما بين البنوك بدأت أسعار صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي شهدت نوعا من الاستقرار مع وجود هامش لتقلب قيمة العملة من 2% و4% بين سنتي (2006 2012).

وبعدما شهد انخفاضا بلغ : 69.364 و 64.58 سنتي 2012 و 2013 ويعود ذلك إلى تدخل بنك الجزائر على مستوى سوق الصرف لتثبيت قيمة الدينار وذلك بعد ارتفاع أسعار بترول وتوفر العملة الصعبة الأزمة للتدخل واستجابة إلى ارتفاع الطلب المحرك أساسا بواسطة عملية التسديد المسبق للدين الخارجي وكما يعكس التطور في أسعار صرف الدينار مقابل الدولار إلى تقلص التضخم مع أهم الشركاء التجاريين للجزائر ، فقد انتقل متوسط سعر صرف الدينار مقابل الدولار من 73.36 دينار لكل دولار واحد في 2005 إلى 72.65

دينار لكل دولار واحد في 2011 أي ارتفاع طفيف في قيمة العملة الوطنية (0.74%) وواصل بنك الجزائر في 2012 سياسة تعريم الموجه لضمان استقرار سعر صرف الفعلي للعملة الوطنية فقد انتقل متوسط سعر صرف الدينار مقابل الدولار من 72.65 دج سنة 2011 إلى 69.37 سنة 2012.

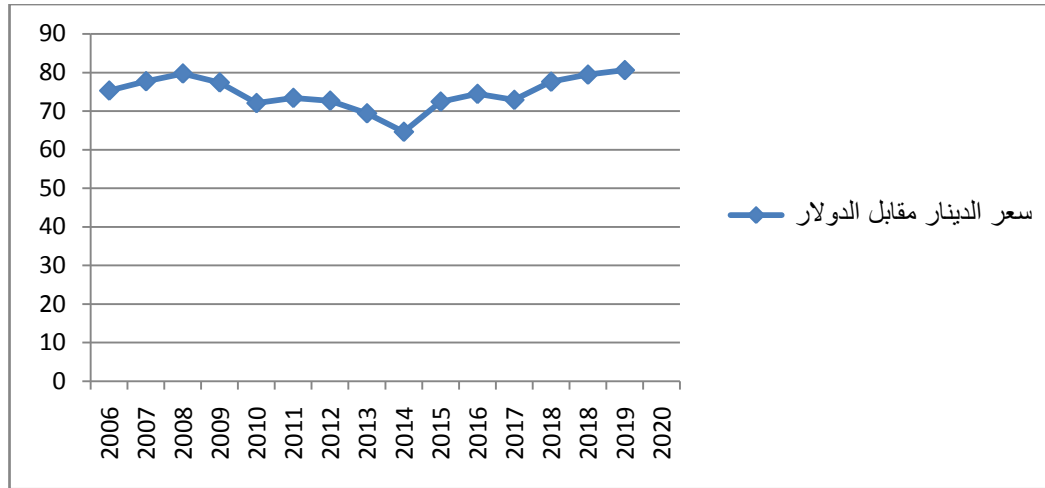
وفي نهاية 2013 تم تثبيت سعر صرف الفعلي الحقيقي للدينار من طرف بنك الجزائر، في صرف دولي يتميز بتقلب حاد في الأسواق المالية وأسواق الصرف وحالة عدم اليقين حول تطور التضخم على المستوى العالمي.

وتعكس تطورات أسعار الصرف الدينار مقابل الدولار مواصلة عملية استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار المرتكز على أساس وضعية خارجية قوية، وذلك بالرغم من التقلبات المتزايدة في أسواق صرف العملات الصعبة الرئيسية، حيث ارتفع سعر صرف الدينار مقابل الدولار إلى 74.404 سنة 2015، وفي هذه الوضعية لتقلبات الأسعار صرف العملات الصعبة الرئيسية ابتداء من ماي 2013، فقد متوسط سعر الدينار

السنوي مقابل الدولار الأمريكي 2.36% من قيمته، استقر متوسط سعر الصرف الدينار الجزائري السنوي مقابل الدولار الأمريكي إلى 79.3809 دينار جزائري لواحد دولار في 2018 مقابل 77.5519 دينار جزائري لواحد دولار في 2017 .

ويمثل الشكل الموالي سعر الصرف دينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (2005-2019)

الشكل رقم (05) : معدلات صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي



المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد علي معطيات الجدول رقم 07

2- احتياطات الصرف: تلعب احتياطات الصرف دورا هاما في نظام الصرف الحالي باعتبارها الدعامة الأساسية التي يتدخل بها بنك الجزائر في السوق الصرف ما بين البنوك، بهدف التأثير على سعر الصرف الدينار، فهي تعتبر ضمانا على مصداقية سياسية الصرف من جهة واستقرار لقيمة العملة الوطنية من جهة أخرى.

ويمكن أن يبين في هذا الجدول تطورات الاحتياطات الرسمية للصرف (بدون الذهب) كما يلي:

جدول رقم (06): الاحتياطات الرسمية للصرف (2006 - 2020) الوحدة مليار دولار.

السنوات	الاحتياطات
2020	194.0
2019	190.0
2018	182.2
2017	162.1
2016	148.9
2015	143.
2014	110.
2013	77.
2012	56.
2011	43.
2010	32.9
2009	23.
2008	17.9
2007	11

المصدر: التقرير السنوي الصادر عن البنك الجزائري للسنوات 2010 - 2013 - 2015 - 2019

يقوم الفائض في ميزان المدفوعات بتغذية الاحتياطات الرسمية للصرف، والملاحظ من هذا الجدول أن هذه الاحتياطات في تزايد مستمر خلال هذه الفترة وهذه الزيادة الناتجة عن الفائض الإجمالي لرصيد ميزان المدفوعات. وتغيير هذه الاحتياطات ضمانا من أجل تسيير من لسعر الصرف الدينار ولقد تزامنت الزيادة المستمرة لهذه الاحتياطات بتنوع التوظيف من أجل تسيير أفضل لخطر الصرف بين العملات الرئيسية.

إن إدارة عملية التنوع هذه بالترابط مع الاستمرار في تسيير حذر الاحتياطات فيما يتعلق بمستويات

المخاطر المرتبطة بأدوات التوظيف قد سمحت لبنك الجزائر مواجهة الاضطرابات في الأسواق المالية الدولية، وبالنظر إلى خطورة الأزمة المالية الدولية ودخول الاقتصاديات المصنعة في حالة الركود في الثلاثي الرابع من سنة 2018، وامتدادا أثارها السلبية إلى الاقتصاديات الناشئة والاقتصاديات النامية منذ أكتوبر 2013 ، ويمكن أن يكون المستوى الهام للاحتياطات الصرف الرسمية وسيلة لحماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية ، بحيث بلغ قائم للاحتياطات الصرف الرسمية وسيلة لحماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية ، بحيث بلغ قائم احتياطات الصرف الرسمية في نهاية 2014 مبلغ 148.91

مليار دولار وتجد الإشارة هنا إلى أن سياسة التوظيف احتياطات الصرف المتبعة من طرف بنك

الجزائر تساهم في التخفيف من أثر الصدمة الخارجية على وضعية احتياطات الصرف الرسمية للجزائر .

3 - تطورات ميزان المدفوعات

شهد اقتصاد الجزائر في الفترة الممتدة من (2006 - 2020) نهوضا بمستوى أداء الاقتصاد الكلي بفضل البرامج الخماسية للانعكاس الاقتصادي الأول (2006-2010) والثاني (2011-2015) والثالث (2016-2020). ونبين في هذا الجدول وضعية ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة كما يلي:

الجدول رقم (06): تطور ميزان المدفوعات الفترة (2006 - 2020) الوحدة مليون دولار.

السنوات	رصد ميزان الجاري	ميزان الجاري	صادرات (فوب)	المحروقات	اخرى	الوردات	ميزان حساب رأس المال	ميزان المدفوعات
2006	8,93	12,3	21,06	21,06	0,59	-9,95	-1,36	7,57
2007	7,06	9,61	19,09	18,53	0,56	-9,48	-0,87	6,19
2008	4,37	6,7	18,71	18,11	0,6	-12,01	-0,71	3,65
2009	8,84	11,14	24,64	23,99	0,47	-13,32	-1,31	7,59
2010	11,12	14,27	32,22	31,55	0,67	-17,95	-1,87	9,25
2011	12,18	26,47	46,33	45,59	0,74	-19,86	-4,24	16,94
2012	28,95	34,06	54,74	53,61	1,13	-20,68	-11,22	17,94
2013	30,59	34,24	60,59	59,61	0,98	-26,35	-0,99	17,73
2014	24,45	40,6	78,59	77,19	1,4	-37,99	2,54	29,55
2015	0,41	7,78	45,18	44,41	0,77	-37,4	3,45	36,66
2016	12,16	18,2	57,09	46,12	0,97	-38,89	3,42	3,86
2017	17,74	25,95	72,88	71,61	1,22	46,92	2,37	15,58
2018	12,418	20,167	71,73	70,58	1,15	59,56	-0,24	20,057
2019	0,831	9,384	64,37	63,32	1,05	54,99	-0,87	0,134
2020	-9,4						3,55	

المصدر: التقرير السنوي الصادر عن البنك الجزائري للسنوات 2010 - 2013 - 2015 النشرة الاحصائية لبنك الجزائر، رقم 32 ديسمبر 2019 ص21

وعليه سجل ميزان المدفوعات أرصدة إيجابية خلال الفترة الممتدة (2009 - 2013)، ويبقى التطور في ميزان المدفوعات يتحدد بالظرف الجيد لأسعار البترول، ونتيجة لذلك بلغت صادرات المحروقات 77.19 مليار دولار، وهذا راجع إلى تحسن أسعار النفط لكن وضعيته تراجعت بشكل كبير في سنة 2014، بحيث سجل ميزان المدفوعات رصيد إجمالي ضعيف يقدر ب 3.86 مليار دولار وهذا راجع إلى انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية والذي صاحبه انخفاض في الصادرات أيضا بحيث بلغت 45.18 مليار دولار بعدما كانت 78.59 مليار دولار في 2013، ويوافق هذا الانخفاض استقرار في حجم الواردات الذي سبب تدهور

في ميزان التجاري الذي بلغ رصيده 0.41 مليار دولار بعدما بلغ أقصى قيمته له في سنة 2013 بقيمة 34.45 مليار دولار.

وبخصوص الصادرات خارج المحروقات فإن مستواها يبقى ضعيفا بالنسبة لمجموع الصادرات، لكن الملاحظ أنها في تطور مستمر بحيث بلغت 1.40 مليار دولار سنة 2013. أما العجز الملاحظ في حساب رأس المال فهو يزداد باستمرار، والذي وصل إلى 4.24 مليار دولار سنة 2010 نتيجة للتمديد المسبق لجزء من الدين الخارجي والذي زاد بقوة في 2011 (11.22 مليار دولار).

كما نلاحظ خلال الفترة (2014 - 2019) حالة فائض مستمر في رصيد الميزان الجاري بلغت ذروته 17.77 مليار دولار سنة 2016 والصادرات التي تشكل المحروقات الجزء الأكبر منها سجلت فائض حيث كانت أكبر قيمة مسجلة في 2016 أيضا بقيمة 71.66 مليار دولار بينما سجل عجز متواصل بالنسبة للواردات وذلك بسبب انخفاض الاستثمار وعدم تشجيع قطاع الصناعة. في حين حقق الحساب الجاري عجز في 2019 حوالي 9.4 مليار دولار تحت الأثر المشترك للصدمة الخارجية والمستوى العالي للواردات، أدت عوامل الضعف هذه الميزان المدفوعات إلى وضع يفوق فيه الاستثمار على الادخار، أي الإنفاق الداخلي يفوق تدفق الثروة المنتجة. فيما يخص حساب رأس المال والعمليات المالية الميزان المدفوعات، سجلت سنة 2019 فائضا معتبرا (3.6 مليار دولار)، وذلك بعد سنتين متتاليتين من العجز على حد كبير عوض التراجع في المداخل الصافية بموجب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمداخيل من رؤوس الأموال قصيرة الأجل المرتبطة بالتجارة الخارجية، وبتحسن تحصيل المستحقات سمح هذا الأداء الظرفي على مستوى حساب رأس المال بتحقيق نسبي لحدة الصدمة الخارجية، إلا ان التراجع في رصيد ميزان المدفوعات في السنوات الأخيرة يدل على أهمية اثر انخفاض أسعار البترول.

المبحث الثالث: أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات

سنحاول من خلال هذا البحث التعرف على أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات الجزائري من خلال أثر كل من سعر الصرف والمعرض النقدي، وسعر الفائدة خلال فترة الدراسة والمحددة بالفترة من 2006-2020.

المطلب الأول: أثر استخدام سعر الصرف على ميزان المدفوعات

في الجانب النظري رأينا أن استخدام السياسة النقدية لأداة سعر الصرف من خلال رفعه أو خفضه يؤثر على ميزان المدفوعات، حيث أن خفض قيمة العملة يؤدي إلى انخفاض أسعار المنتجات المحلية مقارنة بالأجنبية، مما يزيد من تنافسيتها، وبالتالي زيادة الطلب عليها مما يحقق فائض في الميزان التجاري، وهذا في حالة وجود مرونة للطلب على المنتجات المحلية والأجنبية، والعكس في حالة تخفيض قيمة العملة. والجدول الموالي يوضح تطورات أسعار صرف الدينار مقابل الدولار وتطور رصيد ميزان المدفوعات.

الجدول رقم (08): تغير معدل رصيد بنود ميزان المدفوعات مقارنة بالتغير في سعر الصرف الدينار من 2006 - 2020

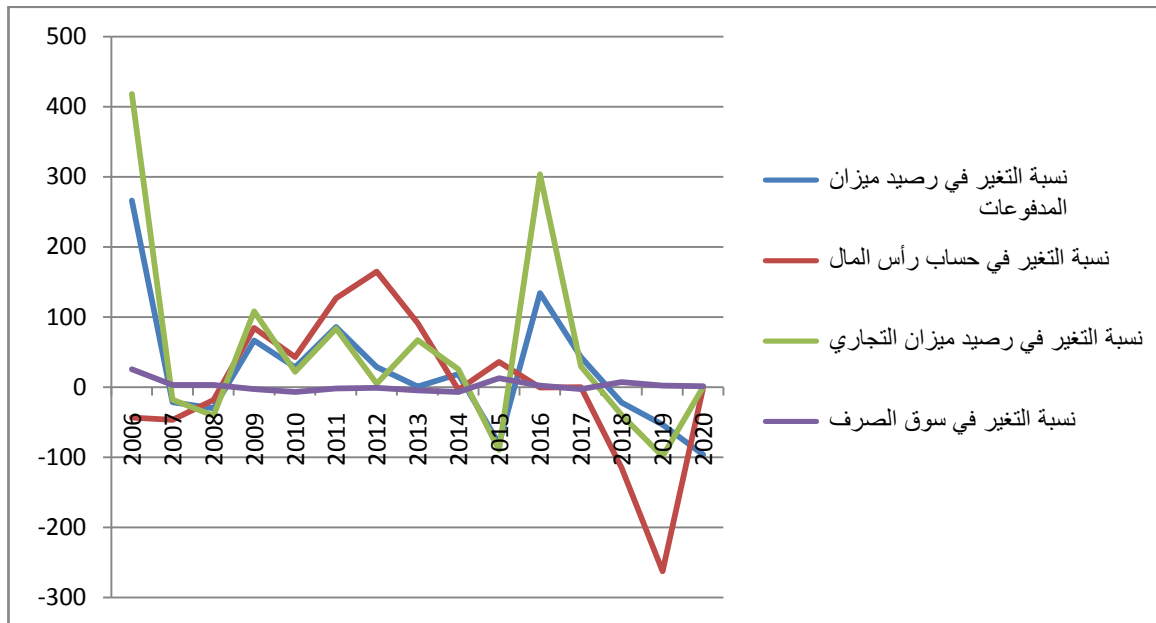
السنوات	ميزان التجاري	نسبة التغير	ميزان رأس المال	نسبة التغير	ميزان المدفوعات	نسبة التغير	سعر الصرف الدينار	نسبة التغير
6200	12,3	266,07	-1,36	-43,33	7,57	418,06	75,25	25,43
7200	9,61	-21,86	-0,87	-46,62	6,19	-18,22	77,68	3,21
8200	6,7	-30,28	-0,71	-18,39	3,65	-41,03	79,68	2,91
9200	11,14	66,26	-1,31	84,5	7,59	107,94	77,63	-2,91
1020	14,27	28,09	-1,87	42,75	9,25	21,87	72,06	-6,85
1120	26,47	85,49	-4,24	126,73	16,94	83,13	73,36	-1,8

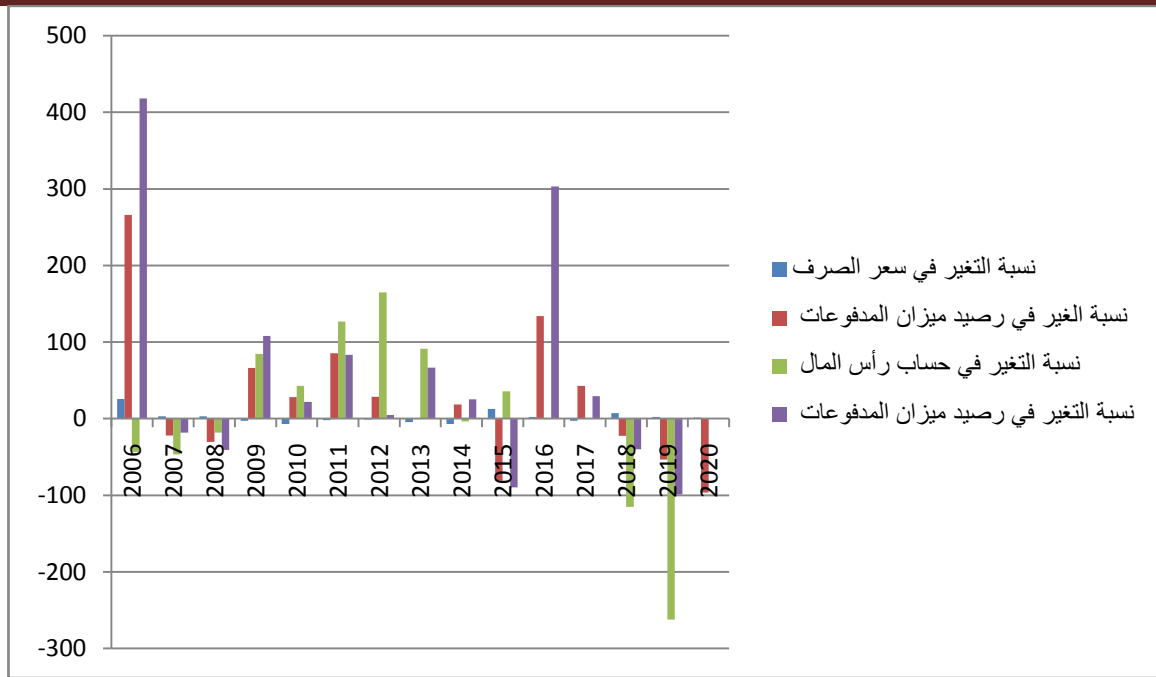
-0,98	72,64	4,66	17,94	164,62	-11,22	28,67	34,06	1220
-4,51	69,36	66,66	17,73	91,11	-0,99	0,52	34,24	1320
-6,89	64,58	25,17	29,55	-3,56	2,54	18,57	40,6	1420
12,48	72,64	-89,56	36,66	35,82	3,45	-80,83	7,78	1520
2,14	74,2	303,26	3,86	-0,68	3,42	133,93	18,2	1620
-2,62	75,25	29,26	15,58	-0,3	2,37	42,63	25,95	1720
7,33	77,55	-40,13	20,057	-115,23	-0,24	-22,34	20,167	1820
2,36	79,38	-98,88	0,134	-262,5	-0,87	-53,47	9,384	1920
1,48	80,56	-		-	3,55	-96,58		2020

المصدر: التقرير السنوي الصادر عن البنك الجزائري للسنوات 2010 - 2013 - 2015 النشرة الإحصائية لبنك الجزائر، رقم 32 ديسمبر 2019 ص 21

و لتوضيح اكثر لمعطيات الجدول نقوم بتوضيحها في الشكل البياني الموالي

الشكل رقم (07): نسبة التغير في رصيد بنود ميزان المدفوعات و سعر صرف الدينار





المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (10)

نلاحظ من خلال الجدول والمرفق بالشكلين أنه في بداية الفترة لم يكن هناك تأثير لانخفاض قيمة العملة على الميزان التجاري وذلك لأن الصادرات عرفت بين 2006 - 2008 انخفاض مقابل ارتفاع في الواردات، حيث كان سعر الصرف في تزايد مع الانخفاض في الميزان التجاري خلال نفس الفترة. كما شهدت الفترة من 2010 - 2014 ارتفاع في قيمة العملة (الدينار مقابل الدولار) والتي لم يكن لها تأثير على الميزان التجاري لأن الصادرات عرفت تطوراً كبيراً خلال هذه الفترة مقابل انخفاض في الواردات. وشهدت الفترة من 2015 - 2020 انخفاض كبير في قيمة العملة وبالتالي زيادة الصادرات وانخفاض في الواردات، كما عرف ميزان رأس المال رصيداً سالباً 2006 إلى غاية 2013، رغم انخفاض وارتفاع في سعر الصرف، بينما عرف رصيداً موجباً خلال الفترة 2014 إلى غاية 2017 ورجع إلى رصيداً سالباً رغم تخفيض قيمة العملة.

وعليه يمكن القول أن أثر تغيرات سعر الصرف كان ضعيفاً نسبياً على ميزان المدفوعات من خلال الميزان التجاري، وذلك على طريق آثار التخفيض الإيجابي على الواردات من خلال تقليصها في حين لم يظهر هذا الأثر على الصادرات نظراً لتركيز هذه الأخيرة على المحروقات التي تحدد أسعارها في السوق الدولي.

المطلب الثاني: أثر المعروض النقدي على ميزان المدفوعات

أن استخدم المعروض النقدي في التأثير على ميزان المدفوعات, حيث انه في حالة العجز فإنه يجب اتخاذ سياسة نقدية انكماشية وذلك بتخفيض المعروض النقدي ويحدث هذا اثرا ايجابيا على ميزان المدفوعات من عدة نواحي تخفيض مستوى الأسعار مما سينعكس ايجابيا على الصادرات, بالإضافة إلى تخفيض القوة الشرائية والسيولة في الدولة فتتخفف الواردات ورفع سعر الفائدة على الأوراق المالية يجذب رؤوس الأموال الأجنبية للدولة مما يساعد على تخفيض العجز. والعكس في حالة الفائض. والجدول الموالي يوضح تطورات المعروض النقدي وتطور رصيد ميزان المدفوعات.

الجدول رقم (09): اثر معدل رصيد بنود ميزان المدفوعات مقارنة بالتغير في المعروض النقدي من

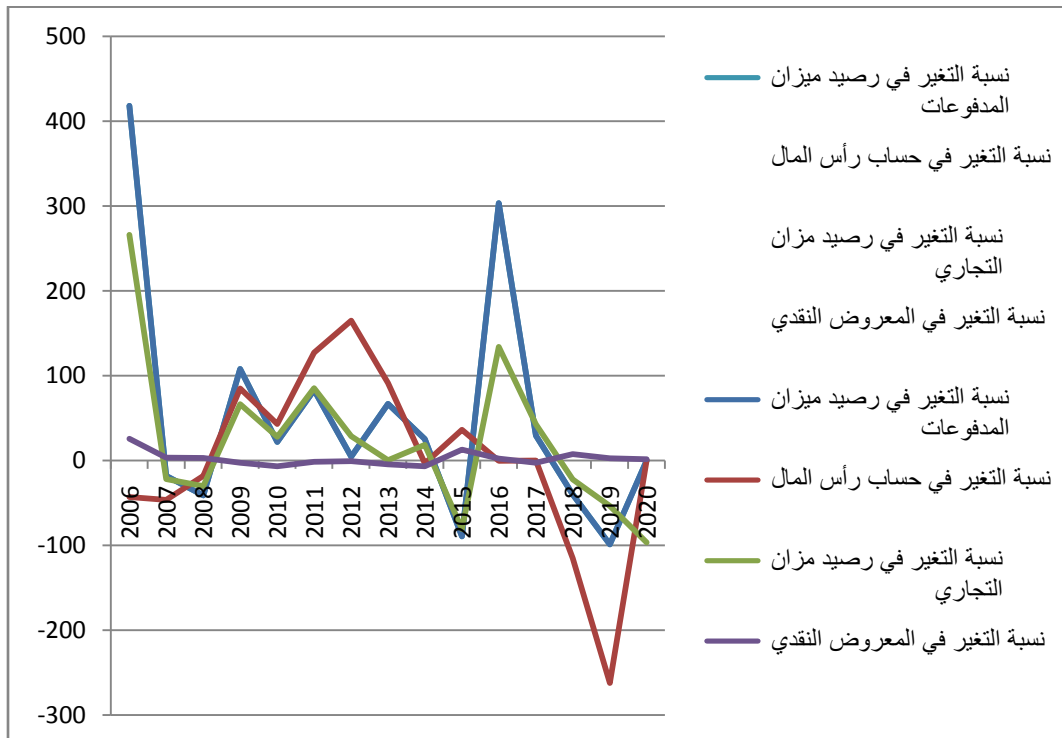
2006 – 2020

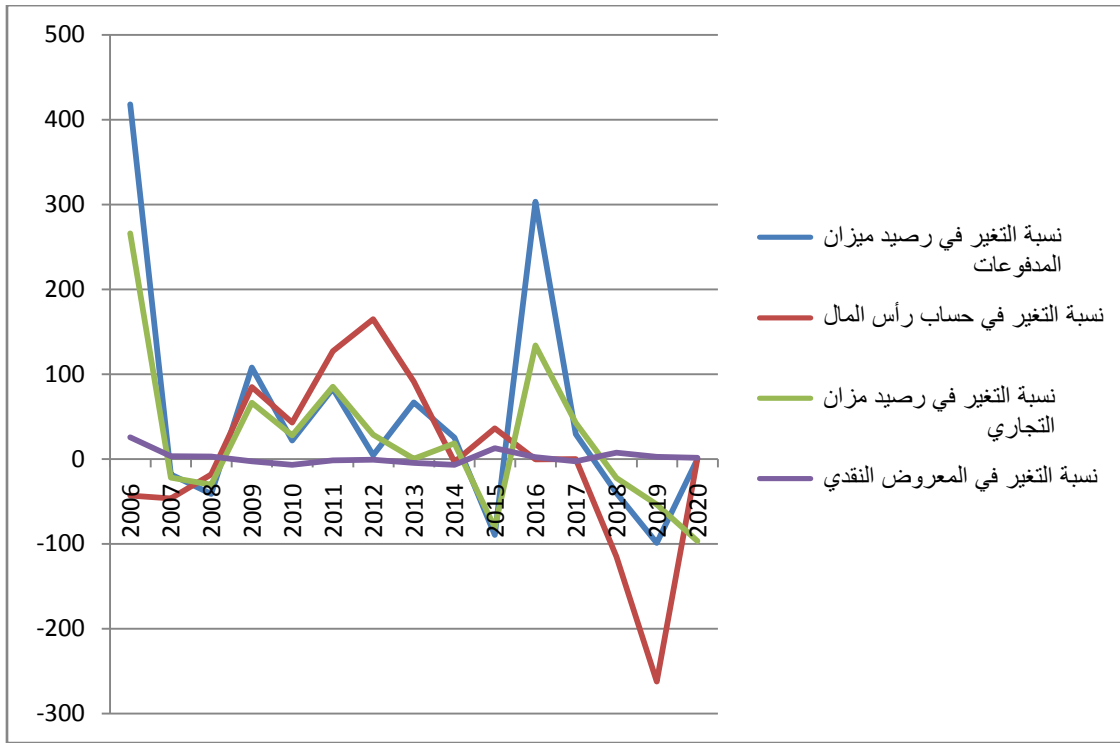
السنوات	مزان التجاري	نسبة التغير	ميزان رأس المال	نسبة التغير	ميزان المدفوعات	نسبة التغير	المعروض النقدي	نسبة التغير
6200	12,3	266,07	-1,36	-43,33	7,57	418,06	2022,53	13,03
7200	9,61	-21,86	-0,87	-46,62	6,19	-18,22	2473,51	22,29
8200	6,7	-30,28	-0,71	-18,39	3,65	-41,03	2901,53	17,3
9200	11,14	66,26	-1,31	84,5	7,59	107,94	3354,44	15,6
1020	14,27	28,09	-1,87	42,75	9,25	21,87	3738,03	11,43
1120	26,47	85,49	-4,24	126,73	16,94	83,13	4146,9	10,93
1220	34,06	28,67	-11,22	164,62	17,94	4,66	4933,7	18,97
1320	34,24	0,52	-0,99	91,11	17,73	66,66	5994,6	21,5
1420	40,6	18,57	2,54	-3,56	29,55	25,17	6955,9	16,03

3,12	7173,1	-89,56	36,66	35,82	3,45	-80,83	7,78	1520
13,79	8162,8	303,26	3,86	-0,68	3,42	133,93	18,2	1620
21,63	9929,2	29,26	15,58	-0,3	2,37	42,63	25,95	1620
10,93	11015,1	-40,13	20,057	-115,23	-0,24	-22,34	20,167	1720
8,41	11941,5	-98,88	0,134	-262,5	-0,87	-53,47	9,384	1820
14,61	13696,8	-	-	-	3,55	-96,58	0,32	1920

المصدر: التقرير السنوي الصادر عن البنك الجزائري للسنوات 2010 - 2013 - 2015 النشرة الاحصائية لبنك الجزائر، رقم 32 ديسمبر 2019 ص 21

الشكل رقم (08): نسبة التغير في رصيد بنود ميزان المدفوعات و المعروض النقدي .





المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد علي الجدول رقم (11)

نلاحظ من خلال الجدول المرفق بالشكلين شهدت الفترة 2006-2008 تراجع في رصيد ميزان المدفوعات من 7.57 مليار دولار إلى 3.61 مليار دولار سنة 2008 ، بحيث لم يكن للمعروض النقدي اي اثر وذلك لأنها شهدت في نفس الفترة ارتفاعا من 2022.53 مليار دج إلى 2901.5 مليار دج سنة 2008 وهذا لم ينعكس على الصادرات التي عرفت انخفاضا في نفس الفترة ، اما الفترة الممتدة من 2008 إلى غاية 2014 عرف ميزان المدفوعات فائض كبير حيث انتقل من 7.59 مليار دولار سنة 2009 إلى 36.99 مليار دولار سنة 2015، الا أن المعروض عرف تزايد من 3354.44 مليار سنة 2009 دج إلى 7173.1 مليار دج سنة 2015 وهذا لم ينعكس على الصادرات لأنها عرفت ارتفاعا كبيرا من 24.64 مليار دولار إلى 78.59 مليار دولار سنة 2014 في حين عرفت الواردات عجزا متزايد من 13.32 مليار دولار سنة 2009 إلى 37.40 مليار دولار سنة 2015، كما لم يكن له تأثير على حساب راس المال الذي عرف خلال نفس الفترة عجزا. وفي سنة 2015 عرف رصيد ميزان المدفوعات تراجع كبير 3.86 مليار دولار في نفس الوقت الذي عرف فيه معروض النقدي تزايد 8162.8 مليار دج ، الا أن رصيد ميزان المدفوعات عاد الى الارتفاع محققا فائضا خلال السنتين 2017-2018 نتيجة لارتفاع الصادرات التي تعتمد على المحروقات. الا ان الفترة الأخيرة عرف رصد ميزان المدفوعات تراجع و ذلك نتيجة انخفاض أسعار البترول و التي

كان لها اثر في ذلك، وليس لعرض النقدي اي اثر لأنه عرف خلال هذه الفترة ارتفاع كبير حيث بلغ سنة 2020 قيمة 13696.8 مليار دج ، وعليه يمكن القول انه لم يكن له تأثير على ميزان المدفوعات وذلك لان الاقتصاد الجزائري يتميز بالتداول النقدي خارج الدائرة المصرفية وهذا يعيق ويضعف سيولة الجهاز المصرفي ويعيق عمل السياسة النقدية.

المطلب الثالث: أثر سعر الفائدة على ميزان المدفوعات

آن استخدام سعر الفائدة من خلال رفعه او خفضه في التأثير علي ميزان المدفوعات، حيث انه في حالة العجز في ميزان مدفوعات دولة ما فإن رفع سعر الفائدة سيؤدي إلى الحد من تدفق رؤوس الأموال للخارج لارتفاع نسبة العوائد من سعر الفائدة في الداخل على عوائد الاستثمار الخارجي. وعليه فإن هذا الارتفاع سيجذب الأموال الأجنبية الى داخل تلك الدولة وعليه يحدث التوازن تلقائيا و العكس في حالة الفائض.

والجدول الموالي يوضح تطورات أسعار الفائدة وتطور رصيد ميزان المدفوعات

الجدول رقم (12): تغير معدل رصيد بنود ميزان المدفوعات مقارنة بمعدل الفائدة الحقيقي

السنوات	مزان التجاري	نسبة التغير	ميزان رأس المال	نسبة التغير	ميزان المدفوعات	نسبة التغير	معدل الفائدة الحقيقي
6200	12,3	266,07	-1,36	-43,33	7,57	418,06	-
7200	9,61	-21,86	-0,87	-46,62	6,19	-18,22	11,71
8200	6,7	-30,28	-0,71	-18,39	3,65	-41,03	11,74
9200	11,14	66,26	-1,31	84,5	7,59	107,94	7,16
1020	14,27	28,09	-1,87	42,75	9,25	21,87	-0,1
1120	26,47	85,49	-4,24	126,73	16,94	83,13	-3,78

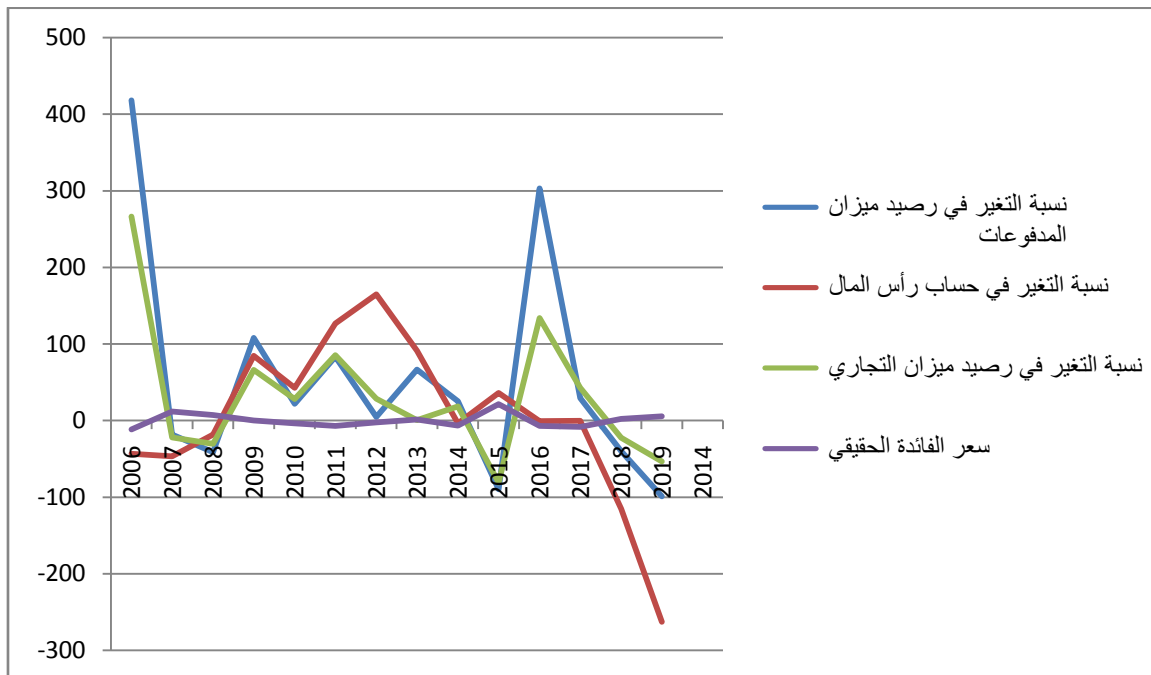
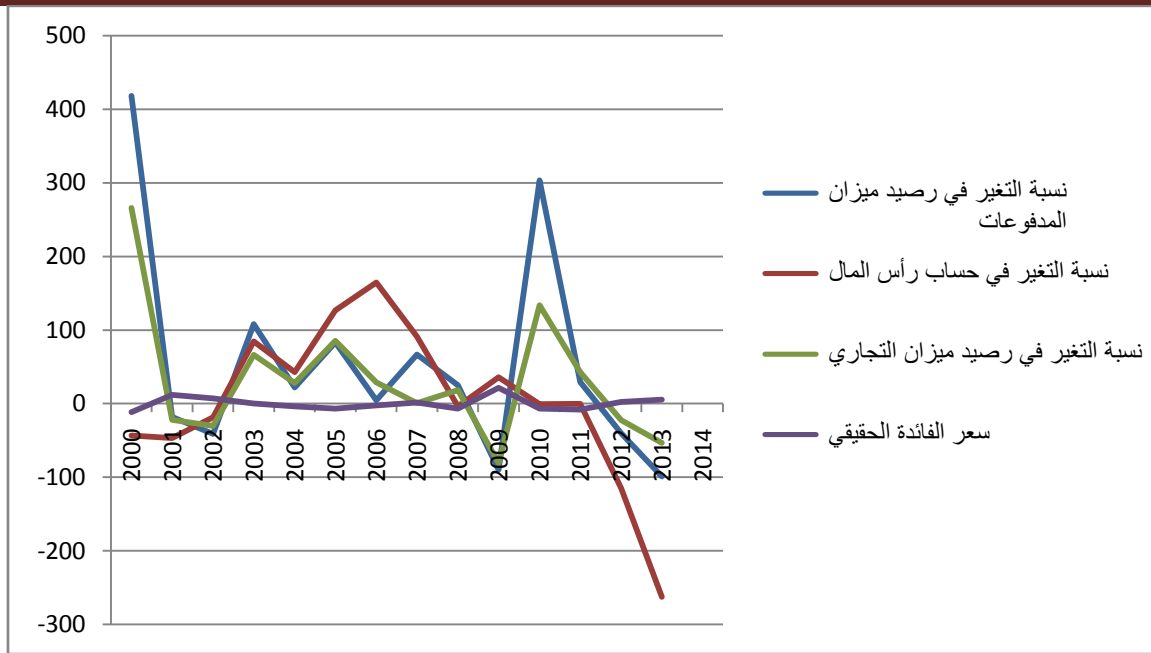
-6,99	4,66	17,94	164,62	-11,22	28,67	34,06	1220
-2,3	66,66	17,73	91,11	-0,99	0,52	34,24	1320
1,5	25,17	29,55	-3,56	2,54	18,57	40,6	1420
-6,7	-89,56	36,66	35,82	3,45	-80,83	7,78	1520
21,56	303,26	3,86	-0,68	3,42	133,93	18,2	1620
-6,99	29,26	15,58	-0,3	2,37	42,63	25,95	1720
-8,3	-40,13	20,057	-115,23	-0,24	-22,34	20,167	1820
2,24	-98,88	0,134	-262,5	-0,87	-53,47	9,384	1920
5,44							

المصدر: التقرير السنوي الصادر عن البنك الجزائري للسنوات 2010 - 2013 - 2015 النشرة

الاحصائية لبنك الجزائر، رقم 32 ديسمبر 2019 ص21

و لتوضيح اكثر لمعطيات الجدول نقوم بتمثيلها خلال الرسم البياني التالي :

الشكل رقم (09): نسبة التغير في رصيد بنود ميزان المدفوعات و معدل الفائدة



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الجدول رقم (12).

نلاحظ من الجدول المرفق بالشكلين انه خلال الفترة 2006-2020

تراجع في رصيد ميزان المدفوعات من 7.57 مليار دولار الى 3.65 مليار دولار سنة 2008 بحيث كان سعر الفائدة اثر ضعيف و ذلك لتذبذب الذي عرفه بين الارتفاع والانخفاض حيث سجل سنة 2005 سعر فائدة سالب 11.71 % ثم ارتفع و لكن سرعان ما انخفض سنة 2008 الى 7.16% وهذا انعكس على ميزان راس المال الذي سجل في بداية الفترة خروج رؤوس الأموال في إطار تسديد اصل الدين (1.36 مليار دولار في سنة 2006) في ظرف يتميز بضعف تعبئة القروض الخارجية، وهذا ما يترجم بعجز هذا الحساب لكن بنسبة ضعيفة حيث تحسن سنتي 2007 - 2007 بالرغم من رصيده السلبي الذي عرف عجز خلال هذه الفترة اما الفترة ما بين 2007-2009 عرف ميزان المدفوعات فائض متزايد رغم العجز في حساب رأس المال نتيجة للتسديد المسبق لجزء من الدين الخارجي. إلا أن الفائض المحقق في حساب راس المال في الفترة ما بين 2014-2017 يعتبر أداء استثنائيا يسمح بمواجهة الصدمات الخارجية وأيضا يعتبر عنصرا للسلامة بالنظر إلى خطورة الأزمة المالية الدولية , حيث بلغ أعلى رصيد 3.45 مليار دولار سنة 2015 و هذا الارتفاع سعر الفائدة 21.56% و لكن لم يظهر أثره في السنوات الأخيرة و هذا يدل على ضعف تأثير سعر الفائدة على ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة.

خلاصة :

من خلال تتبعنا للسياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة بعد قانون النقد والقرض تشير إلى أن السلطات النقدية سعت دوماً إلى محاربة التضخم وتحقيق استقرار المستويات العامة للأسعار كأهم هدف داخلي، والمحافظة على قيمة العملة المحلية على المستوى الخارجي، من خلال استقرار سعر الصرف عند حدوده الطبيعية كأهم هدف خارجي.

ولكن ثبات سعر الصرف لا يرجع إلى فعالية السياسة النقدية، وإنما إلى التدخل المباشر للسلطات النقدية في تخفيض قيمته، وتراجع سعر الصرف إنما يدل على صحة تطبيق نظام سعر الصرف المرن المدار بقرارات خارجية، فالسياسة النقدية التي اعتمدها بنك الجزائر لم تصل مستوى الفعالية المرجوة في تحقيق التوازن الاقتصادي الخارجي.

الخطمة

الخاتمة:

لقد فرض التوجه الاقتصادي الجديد في ظل العولمة وتحدياتها المختلفة على الجزائر ضرورة الانتقال إلى اقتصاد السوق، والتي تجلت في سعي الجزائر إلى توفير شروط معينة تضمن لها الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، والدخول أيضا ضمن أطراف الشراكة الأرومتوسطية، وكان المقابل في ذلك تطبيق الجزائر لإصلاحات وإعادة هيكلة اقتصادها على جميع المستويات أو القطاعات من أجل ضمان الاستقرار الاقتصادي والنقدي الداخلي والخارجي، وهذا لن يتم إلا من خلال تحقيق التوازنات النقدية لكافة المؤشرات الاقتصادية الكلية.

وضع قانون النقد والقرض 32-02 القطاع المالي والبنكي وبشكل نهائي في مسار الانتقال من اقتصاد مسير مركزيا إلى اقتصاد موجه بآليات السوق، وتم تكليف البنك المركزي بتسيير السياسة النقدية، فتوجهات هذه الأخيرة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بعد صدور قانون النقد والقرض وما تلاه من قوانين أخرى تشير إلى أن السلطات النقدية سعت دوما إلى محاربة التضخم وتحقيق الاستقرار في المستويات العامة للأسعار كأهم هدف داخلي، والمحافظة على قيمة العملة المحلية على المستوى الخارجي من خلال استقرار سعر الصرف عند حدوده الطبيعية كأهم هدف خارجي.

فالاستراتيجية النقدية التي اعتمدها بنك الجزائر لم تصل لمستوى الفعالية المنتظرة في تحقيق التوازن الخارجي نظرا لعدة أسباب داخلية وخارجية كانت حاجز أمام قدرة السياسة النقدية على تحقيق أهدافها، فالفائض المحقق في ميزان المدفوعات وكذا تطور رصيد احتياطات الصرف بالإضافة للنتائج المحققة على مستوى التوازنات النقدية كانت بسبب ارتفاع أسعار المحروقات وليس تحسن الأداء الاقتصادي، وذلك بالاعتماد على المحروقات كمورد وحيد في الصادرات رغم ارتفاع نسبة النمو خارج المحروقات تدريجيا.

نتائج الدراسة :

- عدم ملائمة النظريات النقدية لظروف البلدان النامية، فلا يمكن أن تكون محل تطبيق وتفسير لأوضاع هذه البلدان، لأنها ظهرت كرد فعل للأوضاع التي عرفتتها البلدان الرأسمالية في ظروف مختلفة عن البلدان النامية.
- تطورت السياسة النقدية حتى أصبحت تلجا إلى استخدام الأهداف الأولية كالعرض النقدي ثم أهداف وسيطية كسعر الفائدة.
- وجود علاقة قوية بين السياسة النقدية والتوازن الخارجي .

الاقتراحات والتوصيات:

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم مجموعة من التوصيات و المقترحات كالنحو التالي :

- يجب الأخذ بالسياسة النقدية التي تناسب ظروف الدولة و اقتصادها، والتقليل من تكاليف الإصلاح الغير مدروسة، وتحافظ على استقرار التوازنات الاقتصادية الكمية.
- تنظيم سوق الصرف الأجنبي والقضاء على السوق الموازية من خلال فتح مكاتب الصرف لتوحيد سعر الصرف، وتجميع الاحتياطات الأجنبية في القناة الرسمية.
- ضرورة قيام السلطة النقدية بمتابعة مستمرة لأدوات السياسة النقدية ضمانا لفعاليتها مع تحديد مسؤوليات إدارة هذه الأدوات.

الدراسة الشاملة للاقتصاد الجزائري بصفة عامة لمعرفة المشاكل التي يعاني منها، وقطاع التجارة الخارجية بصفة خاصة و ذلك لإيجاد الحلول الكفيلة بحلها.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر و المراجع

- (1) احمد شفيق الشاذلي، قنوات انتقال اثر السياسة النقدية الى الاقتصاد الحقيقي ، صندوق النقد العربي ، العدد39، اكتوبر2017.
- (2) احمد فريد مصطفى ،سهير محمد السيد حسن،السياسات النقدية والبعد الدولي ،مؤسسة شباب الجامعة مصر
- (3) اظاهر لطرش، الاقتصاد النقدي و البنكي ، الطبعة 02، دوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2015 ،
- (4) أكن لونيس ،سياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و بنوك ، جامعة الجزائر ، 03 ، الجزائر 2010/2011،
- (5) أنس البكري، وليد صافي،النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2010،
- (6) بلال ، بجمعة و عثمان ، ملوك ، تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2001-2016 ، مجلة الحوار الفكري ، العدد 11 ، مخبر الدراسات الافريقية للعلوم الانسانية و الاجتماعية ، جامعة ادرار ، ادرار ، 30 ديسمبر 2016،
- (7) بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية،ديوان المطبوعات الجامعية،2004،ص
- (8) بن لدغم فتحي ، مكنزمات انتقال السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود بنوك و مالية ، جامعة ابو بكر بل قايد تلمسان ، الجزائر 2011/2012،
- (9) تماضر جابر البشير الحسن ، قياس تقلبات سعر الصرف علي ميزان المدفوعات ، مجلة العلوم الاقتصادية ، عدد (02) 16، المملكة العربية السعودية .
- (10) جميل محمد خالد، اساسيات الاقتصاد الدولي، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان- الاردن،2014،
- (11) حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر (2014/1990) ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر -بسكرة- الجزائر 2016.
- (12) حسام ، علي داود و اخرون ،اقتصاديات التجارة الخارجية ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان 2022.

- (13) حسن محمد القاضي، الإدارة المالية العامة، الطبعة الأولى، عمان الأردن: الأكادىمىون للنشر والتوزيع، 2014.
- (14) حسينة شمول ، اثر استقلالية البنك المركزي علي فعالية السياسة النقدية دراسة حالت بنك الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و بنوك ، جامعة الجزائر ، 2001 .
- (15) خالد احمد علي محمود ، التجارة الدولية بين الحماية والتحرر والنظرية الحديثة واثارها في الفكر ، دار الفكر الجامعي، مصر، 2019 .
- (16) د بن احمد حاج ، قانون التجارة الدولية ، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، الاردن ، 2017 .
- (17) رشيد شلالي ، تسيير المخاطر المالية في التجارة الخارجية الجزائرية ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3، 2011 .
- (18) رضى عبد السلام ، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية و التطبيق ، الطبعة الثانية ، المطبعة العصرية للنشر و التوزيع ، مصر 2010 .
- (19) سامي عفيف حاتم ، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم ،الدار المصرية اللبنانية ، ط 2، القاهرة 1994.
- (20) السيد محمد احمد السريتي ، اقتصاديات التجارة الخارجية ، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع ، الاسكندرية ، 2009.
- (21) صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية-المفهوم،الأهداف،الأدوات-دار الفجر للنشر و التوزيع القاهرة،2005.
- (22) طاهر نطرش الاقتصاد النقدي والبنكي ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2013
- (23) عادل احمد حشيش و مجدي محمود شهاب ، اساسيات الاقتصاد الدولي - منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت 2003 .
- (24) عباس مسعود وبن رابح رضوان، السياسة النقدية ودورها في علاج الاختلالات الاقتصادية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص علوم تجارية، جامعة أكلي محند أولحاج - البويرة - 2015/2014.
- (25) عبد العزيز ، عبد الرحمان سليمان ، التبادل التجاري - الاسس ، العولمة و التجارة الالكترونية دار حامد للنشر و التوزيع ، عمان 2004.
- (26) عبد المجيد قدي ، المدخل الي السياسات الاقتصادية الكلية ، دوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2005.
- (27) عطا الله ، على الزبون ، التجارة الخارجية ، دار اليازوري للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن، 2015.

- (28) علي عبد الوهاب نجا، محمد عزت محمد غزلان، عبير شعبان عبده، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014.
- (29) علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية ط1، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2012.
- (30) عمروش شريف، السياسة النقدية ومعالجة اختلال ميزان المدفوعات، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة سعد دحلب البلدية، 2005.
- (31) عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي (دراسة تحليلية مقارنة) (الطبعة الثانية، مركز الاسكندرية للكتاب، الاسكندرية - مصر - 2006.
- (32) فطيمة، حاجي، المدخل للتجار الخارجية، دوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2017.
- (33) الكايد خليل احمد، الادارة المالية الدولية والعالمية، المنهل، الامارات العربية المتحدة، 2010.
- (34) لحو موسى بوخاري، سياسات الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الاجنبي ط1، مكتبة حسين العصرية، بيروت- لبنان، 2010.
- (35) لعزازي حسيبة دور وفعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي، اطروحة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2011، 2010، ص139، ص140.
- (36) ليلي اسمهان بقبق، الية تاثير السياسة النقدية في الجزائر و معوقاتها الدخلية دراسة قياسية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية و بنوك، جامعة ابو بكر بل قايد تلمسان، الجزائر 2014/2015.
- (37) مجدي محمود شهاب، سوزي عدلى ناشر، اسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2010.
- (38) محمد احمد السريتي - محمد عزت محمد غزلان التجارة الدولية والمؤسسات المالية البنك الدولي صندوق النقد الدولي مؤسسة التنمية الدولية دار التعليم الجامعي الاسكندرية مصر 2013.
- (39) محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، الطبعة الاولى، دار غيدار للنشر والتوزيع، الاردن، 2009.
- (40) محمود، يونس و اخرون، التجارة الدولي و التكتولات الاقتصادية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية 2015.
- (41) محمود حامد، العلاقات النقدية الدولية، دار حميثرا للنشر والترجمة، 2017.
- (42) محمود يونس، اقتصاديات دولية، دار الجامعة للنشر، الاسكندرية 2000.
- (43) نداء، محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة مجتمع العربي للنشر و التوزيع، عمان 2008.
- (44) نزار عساف، مفاهيم ومصطلحات اقتصادية، مجموعة اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن، 2020، ص86.

45) وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية ط1، دار المنهل اللبنانية للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان- ،2000 .

46) وليد بشيش وسليم مجلخ، دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، دار الكتاب الجامعي، الامارات-لبنان-2017.

47) يمينة شبيرة ، فعالية سياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر 2015/2016 .

.Bernard bernier.intiationa la macroeconomie ;dunod ;paris ;2007 ;i

.b http://etudian dz.net/vb/ showthread. Php للنظريات والسياسات النقدية ،مقالة منقولة من البريد الالكتروني.